الثورة

جريدة شهرية تصدرها رابطة العمل الشيوعي الفرع المغربي للتيار الماركسي الأممي

العدد: 04 (يونيو 2016) البريد الالكتروني: communisme@marxy.com ثمن البيع: 5,00 دراهم، المساهمة: غير محددة

الافتتاحية:

مباشرة بعد انهيار جدار برلين وسقوط الستالينية، في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية، ابتهج الرأسماليون كثيرا وحاولوا إقناع كل من يريد الاستماع لهم أن النظام الرأسمالي هو أفضل الأنظمة الممكنة، وأن العالم في ظل السوق هو أفضل العوالم الممكنة. وبشروا بالسلام والديمقراطية والازدهار...

لكن لم يمر إلا وقت قصير حتى تحولت كل تلك الشعارات إلى هباء، ولم يعد يصدقها حتى من اخترعوها. سرعان ما اتضح إفلاس النظام الرأسمالي العالمي، على جميع المستويات (الاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية، الخ). واتضح، حتى لمن لا يريد أن يسمع ويرى، أن الرأسمالية هي الهمجية والحروب والمجاعات وتخريب البيئة... أو باختصار هي: "الرعب بدون نهاية"، على حد تعبير لينين.

والآن أمام كل هذا الخراب الذي يحيط بنا، والهاوية العميقة التي تدفع الرأسمالية العالمية البشرية والحضارة الإنسانية نحوها، يصاب البعض بالإحباط وينكفئ البعض الآخر على أنفسهم قائلين: "لا فائدة في الأمل، لا جدوى من النضال من أجل عالم أفضل!"

لكننا ماركسيون، والماركسية تعلمنا أنه في الأزمة مفتاح للأزمة، تعلمنا أن ندرس السيرورات العميقة والاتجاهات التاريخية العامة ولا نكتفي باقتفاء أثر الأحداث اليومية المعزولة. وهذا ما يعطينا القدرة على الإبحار في هذا اليم المتلاطم من الأحداث والمنعطفات، ونرى إمكانية الخلاص الثوري وبناء عالم أفضل، عالم الاشتراكية والسلام والمساواة، رغم كل مظاهر الدمار والحروب والموت المحيطة بنا.

عندما واجه تروتسكي في بداية القرن العشرين أوضاعا شبيهة، إلى حد ما، بالأوضاع التي نعيشها اليوم، كتب ما يلي: «"الموت للطوبى!.. الموت للإيمان!.. الموت للحب!.. الموت للأمل!.. هكذا يرعد القرن العشرون وسط فرقعة الحرائق ودوي المدافع

- استسلم، أيها الحالم المثير للرثاء. ها أنذا قرنك العشرون الذي طال انتظارك إياه، "مستقبلك"

- كلا، يجيب المتفائل غير المنهزم، أنت لست سوى "الحاضر"».

نعم ليس كل ما نراه اليوم من حولنا سوى "الحاضر"، أما المستقبل فهو ذلك الغد المشرق الذي تصنعه الطبقة العاملة الأممية والشعوب بنضالاتها في كل مكان (بما في ذلك في فرنسا وإسبانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية، الخ) ضد الرأسمالية والإمبريالية والهمجية.

لانتصار تلك النضالات لا بد من وجود القيادة الثورية، محليا وعلى الصعيد الأممي. لذا ندعوكم أيها الشباب الثوري إلى الانخراط معنا لإنجاز هذه المهمة النبيلة والعظيمة والآنية والمستعجلة: مهمة بناء الحزب الماركسي الثوري.

الأساتذة المتدربين: خمسة أشهر من النضال، أية حصيلة؟ حوار مع أستاذ متدرب ثوري

جريدة الثورة: الرفيق منصف مرحبا بك في جريدة "الثورة". خمسة 05 أشهر من النضال ضد حكومة عبد الإله بنكيران لإسقاط المرسومين المشؤومين ماذا حققتم من مكتسبات بخصوص هذا الملف ؟

الرفيق منصف: مرحبا بك، وشكراً لجريدة الثورة على الاستضافة، ونحييكم على فتحكم لنا هذا المنبر الماركسي للتعبير عن آراء الأساتذة المتدربين ونقل صورة واضحة عن نضالاتنا لقراءكم.

علاقة بسؤالكم، لا بد في البداية أن نوضح أن التنسيقية الوطنية لأساتذة المتدربين تخوض منذ نهاية أكتوبر 2015 معركة وجود ضد مرسومان حكوميان (588/15/2 و589/15/2) اللذان يضربان في العمق الحق في التعليم والتوظيف.هي إذن خمسة أشهر من النضال والصمود دفاعا عن المدرسة العمومية والوظيفة العمومية، كل هذا جوبه بالتعنت تارة واللامبالاة تارة أخرى والقمع الوحشي تارة ثالثة ؛ فمنذ 30 دجنبر 2015 عرفت الخطوات النضالية للأساتذة المتدربين هجوم قمعي متفرد (طنجة، مراكش، الدار البيضاء) تلاه الاعتداء الوحشي الذي تعرض له مركز انزكان يوم 07 يناير 2016 والذي خلف إصابات وجراح لم تندمل لليوم (لمياء الزكيتي، الخمار الصابري...).

نضالات الأساتذة المتدربين والقمع الوحشي الذي جوبهت به أعاد ملف حقوق الإنسان إلى الواجهة بالمغرب، فقد عبرت العديد من الهيئات والمنظمات الحقوقية عن شجبها نهج المقاربة القمعية لحل ملف الأساتذة ؛ بل عبرت العديد من المنظمات اليسارية الأممية " التيار الماركسي الأممي "عن تضامنها مع نضالاتنا وتنديدها بالقمع الذي نتعرض له، منظمة "هيومان رايتس ووتش " كذلك اعتبرت العنف الموجه ضد الأساتذة المتدربين يعري واقع حقوق الإنسان بمغرب اليوم.

يمكن القول كذلك أن ملف الأساتذة المتدربين أصبح قضية رأي عام، فالجميع اليوم يتحدث عما يعانيه أساتذة الغد من قمع وحصار وتعنت، بخصوص ملف أساتذة الغد نجد رئيس الحكومة (ممثل الطبقة السائدة) يرغد ويزبد بعدم التراجع عن المرسومين، مما يعني الاستئساد على فئة معينة دون الأخرى.

التتمة في الصفحة: 07

تقرأون أيضا في هذا العدد:

- **حتى لا يتحول الدجل إلى ماركسية. ص: 02**
- **إسبانيا: الاتفاق الانتخابي بين حزبي بوديموس واليسار المتحد يرعب اليمين.**
- **المكسيك: القمع في أواكساكا، يجب أن تسقط حكومة القتلة! ص: 09**
- **فرنسا: لقد بدأت المعركة الحاسمة ضد قانون العمل! ص: 11**
- **مقتطفات من البرنامج الانتقالي : الاخيرة**

حتى لا يتحول الدجل إلى ماركسية

رد على مقال الرفيق التيتي الحبيب "حتى لا تتحول الماركسية الى دجل"

الجزء الأول

يوم 11 ابريل 2016، وعلى موقع الهدف، قام الرفيق التيتي الحبيب، القيادي في حزب النهج الديمقراطي، بنشر مقال له، تحت عنوان "حتى لا تتحول الماركسية إلى دجل"، بمثابة رد على مقالنا "حزب الله هل هو تنظيم إرهابي؟"، الذي سبق لنا أن نشرناه في العدد الثاني - مارس 2016- من جريدتنا **الثورة**.

وعلى عكس مقالات وتعليقات أخرى لقياديين آخرين في حزبه، جاء مقال الرفيق الحبيب التيتي، وكما عودنا دائما، مصاغا بلغة رصينة رفاقية، الهدف منها الجدل من أجل توضيح الآراء وليس السباب والسجال الفارغ. كما يحسب له كذلك أنه كلف نفسه عناء صياغة رد متكامل ونشره، على عكس بقية الردود التي صاغها قياديون آخرون (من قبيل ردي الرفيقين علي فقير وعبد الله الحريف) اكتفوا بنشر تعاليق على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، وكأن مسألة الموقف من حزب الله وطبيعة الثورة، وغيرها من القضايا، مجرد تفاصيل يكفي نشر تغريدة حولها في صفحات التواصل الاجتماعي.

إن المجهود الذي بذله الرفيق في رده على بعض تصوراتنا، إضافة إلى الأفكار الهامة التي تضمنها مقاله، يجعل من الضروري تخصيص رد مفصل نبتغي من ورائه المزيد من توضيح نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بيننا ونقد الأخطاء، من أجل تجاوزها وتطوير المستوى النظري والسياسي الجماعي.

مرة أخرى حول الموقف من حزب الله

رغم أن مقال الرفيق التيتي جاء ردا على مقال يناقش مسألة هل حزب الله إرهابي أم لا، فإنه يقول: «[...] لن أناقش هنا هل حزب الله إرهابي أم لا، لان الجواب على وزراء الداخلية العرب سبق وان عبرنا عنه وفيه إدانة لموقف هؤلاء ولسياسة السعودية في المنطقة» !!!

في الواقع كنا نتمنى لو أن الرفيق التيتي تفضل بنقاش الموقف من حزب الله وهل هو إرهابي أم لا، لأن "الجواب على وزراء الداخلية العرب" الذي سبق لهم أن عبروا عنه "وفيه إدانة لموقف هؤلاء ولسياسة السعودية في المنطقة"، والذي يحيل عليه الحبيب التيتي في مقاله، يقول بأن حزب الله "حزب مقاوم" وليس حزبا إرهابيا، أو على حد تعبير الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي، الرفيق مصطفى البراهمة: «حزب الله كان ولازال أهم حركة مقاومة في لبنان وداعم للمقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني [...]».

لقد كان مقالنا المشار إليه أعلاه ردا على هذا الموقف الذي نعتبره خاطئا وخطيرا، حيث قدمنا المعطيات التي تثبت ما نقوله. وبالتالي كان من المفترض في رد الرفيق إما أن يثبت لنا خطأنا أو أن يقدم نقدا ذاتيا لموقفهم من حزب الله، عوض القفز على النقاش الرئيسي والانتقال إلى نقاشات أخرى، رغم أهميتها هي أيضا.

لعل الموقف من حزب الله، من وجهة نظر الرفيق، ليس بالشيء المهم جدا، لكنه في الواقع موقف في منتهى الأهمية، ولعل ما يزيد من أهميته هو حجم الجرائم التي يرتكبها الحزب في حق الشعب السوري، إلى جانب بوتين وبشار، والتي لا تختلف عن الجرائم البشعة التي ترتكبها داعش ومختلف القوى الموجودة على الطرف الآخر من الجبهة، **في حرب كلا طرفاها رجعيان على طول الخط**.

سبق لنا في مقالنا المشار إليه أن نبهنا الرفاق إلى خطأ موقفهم، كما نبهناهم أيضا إلى خطورته، خاصة عندما سيبدأ حزب الله "المقاوم" و"الممانع" في إطلاق الرصاص ضد العمال والشباب الثوري في شوارع لبنان أو إيران، بمجرد ما سينهضون لإسقاط تلك الأنظمة المتعفنة. آنذاك لن يكون لهم من جواب مقنع يقدمونه لهؤلاء ولا لقواعدهم ولا للتاريخ لتبرير جريمتهم النكراء المتمثلة في دفاعهم عن ذلك الحزب الإرهابي الرجعي.

مرة أخرى حول أخطاء اليسار

يبدو أن كل ما قلناه أعلاه لا يهم الرفيق كثيرا، فما يهمه حسب ما قال في مقاله: "هو الفقرة الطويلة نسبيا الواردة في الصفحة 4 وهي موجهة إلى النهج الديمقراطي بدون ذكر اسمه. لكن استنتاج ذلك لا يتطلب كثيرا من الذكاء". ويقصد ذلك الفصل في مقالنا المعنون بـ "أخطاء اليسار". وبعد أن اقتبس، بنزاهته المعهودة، فقرات كاملة من ذلك الفصل، قام الرفيق التيتي بالرد عليها.

وقد جاء رده ما يلي: «يقول رفاقنا إنهم يناقشون أناس لا يمكنهم أن يقولوا آية كلمة إلا وارتكبوا خطأ و لا يمكنهم القيام بممارسة ما إلا وكانت خاطئة، إنهم إذا يناقشون أناسا يجسدون الخطأ بلحمه وشحمه. لكن مكر المنطق يرتد على رفاقنا وإذا بهم هم أنفسهم يجسدون نفس هذا الأمر الذي وصفوه، فكل جملهم وأفكارهم خاطئة».

لكننا عندما تحدثنا عن الأخطاء في مقالنا لم نترك المسألة مجردة، بل ربطناها بمجموعة من المواقف الملموسة. لقد قلنا عن الرفاق إنهم **أخطأوا** عندما نفوا صفة الإرهاب عن حزب الله **وأخطأوا** عندما نسبوا إليه صفة المقاومة **وأخطأوا** عندما دعموه ودافعوا عنه أكثر مما دافع هو عن نفسه، **ومخطئون** في تشبثهم بنظرية الثورة عبر مراحل، **ومخطئون** في تبنيهم لسياسة التعاون الطبقي، **ومخطئون** في تقاربهم مع مختلف مكونات البرجوازية "المعارضة"، سواء في تونس (اللبراليين) أو المغرب (العدل والإحسان)، الخ. وهي المواقف التي كان على الرفيق أن يناقشها ويفندها ويؤكد أننا هم المخطئون في حكمنا، أو أن يعترف بأننا على صواب ويقوم بنقد ذاتي لها. لكن ذلك أيضا لم يحدث مع الأسف.

"إدانة موقف وزراء الداخلية العرب وسياسة السعودية في المنطقة"

يقول الرفيق التيتي الحبيب، في مقاله المذكور: «[...] لن أناقش هنا هل حزب الله إرهابي أم لا، لان الجواب على وزراء الداخلية العرب سبق وان عبرنا عنه وفيه إدانة لموقف هؤلاء ولسياسة السعودية في المنطقة».

إن إدانة الرفاق لموقف وزراء الداخلية العرب وسياسة السعودية في المنطقة، **موقف صحيح بكل تأكيد**، وهذا هو الموقف الذي على اليسار الحقيقي أن يتبناه بشكل حازم وعلى طول الخط.

يجب علينا أن نناضل ضد كل الأوهام بخصوص السياسة الخارجية لتلك الأنظمة، وعلى رأسها النظامان المغربي والسعودي. إن سياستها الخارجية استمرارية لسياستها الداخلية الدكتاتورية القمعية، سياسة تبعية هدفها تكريس الاستغلال والاستعمار والقهر. يجب أن نحرص على عدم تقديم أي دعم لها، مهما كان، ونناضل ضد كل تعاون بين اليسار وبين تلك الأنظمة، في أي قضية من القضايا وندافع في المقابل عن سياسة عمالية اشتراكية ثورية مستقلة بخصوص جميع القضايا الوطنية والإقليمية والأممية.

لكن الرفاق في النهج الديمقراطي، لم يكونوا دائما موفقين في تبني هذه السياسة، إذ سبق لهم أن سقطوا في الأوهام حول السياسة الخارجية للنظام القائم بالمغرب، عندما دعوا «الحكومة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب إلى الجلوس على طاولة المفاوضات قصد البحث الجدي عن حل سياسي متفاوض عليه، في إطار مقررات المنتظم الدولي»، وعبروا عن استعدادهم «للمساهمة في إنجاح هذه المبادرة». وهو الموقف الذي سبق لنا أن انتقدناه في مقال سابق[1]، والذي يبدو أن الرفاق ما يزالون متشبثين به لحدود اللحظة.

كما سقطوا أيضا في فخ دعوة النظام القائم بالمغرب، خادم السعودية وكلب الإمبريالية الوفي، إلى الخروج من الحرب على اليمن، وفك الارتباط مع نظام آل سعود، حسب ما جاء في بيان الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي، يوم السبت 27 فبراير 2016، عندما قالوا بالحرف: «[إن الكتابة الوطنية] تدعو مرة أخرى إلى

خروج المغرب فورا من الحرب الظالمة على اليمن وفك الارتباط مع نظام آل سعود المتخلف، عميل الامبريالية والصهيونية». متناسين أن مشاركته في تلك الحرب العدوانية سياسة منسجمة مع طبيعته الرجعية وتبعيته لأولياء نعمته في الرياض.

بينما كان الأجدر بالرفاق أن يشرحوا للطبقة العاملة المغربية والشباب الباحث عن بديل ثوري، أسباب مشاركة النظام القائم في تلك الحرب العدوانية، واستحالة فكه للارتباط مع نظام آل سعود المتخلف، عميل الامبريالية والصهيونية، وأن يدعوهم إلى النضال الجماهيري الثوري من أجل فرض وقف المشاركة في تلك الحرب العدوانية وإسقاط نظام قاتلي الأطفال في اليمن.

كان من الأجدى أن يشرح الرفاق لقواعدهم وللعمال والشباب الثوري أن التزام النظام القائم بالمغرب بالسير وراء السعودية ينسجم تماما مع طبيعته الرجعية، لأنه هو أيضا "نظام متخلف، عميل للامبريالية والصهيونية". كما كان عليهم أن يشرحوا لهم أن لعقه لأحذية آل سعود يعود إلى وعيه بأنهم حلفاؤه الموثوقون الوحيدون في وجه الحركة الثورية التي تهدده، بعدما رأى رد فعل فرنسا والولايات المتحدة من نظامي بن علي ومبارك بعد اندلاع الثورة ضدهما.

لقد كانت السعودية أكبر سند له خلال سنوات الحراك الثوري، وما تزال كذلك، حيث ضخت في صناديقه ملايين الدولارات التي استعملها لشراء أدوات القمع وتوسيع وتقوية جهازه البوليسي وشراء صمت قيادات النقابات وجيوش المرتزقة في جمعيات المجتمع المدني والصحافة وما إلى ذلك، كما دعمته سياسيا وإعلاميا طيلة "سنوات المحنة".

ومؤخرا تتضح هذه العلاقة الوثيقة، التي تربط الرياض بالرباط، والدعم المتبادل لبعضهما البعض، من خلال موقف السعودية، وقبائل مجلس التعاون الخليجي، الداعم للنظام المغربي ضد قرارات الأمم المتحدة الأخيرة بخصوص الصحراء الغربية، والتي ليست في آخر المطاف سوى قرارات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فالصديق وقت الضيق.

كان على الرفاق أن يشرحوا كل هذا، ثم يحاربوا كل وهم حول إمكانية تراجع اختياري للنظام القائم بالمغرب عن المشاركة في جرائم السعودية في المنطقة وتغيير موقفه منها، وبعد ذلك يعملوا على طرح برنامج للنضال من أجل سياسة بديلة.

لكن الرفاق لم يقوموا بأي من هذه المهام، وسقطوا، مع الأسف، في دعوة نفس ذلك النظام إلى تغيير سياسته، بعدما أخبروه بكل لباقة أن السعودية "نظام متخلف، عميل الامبريالية والصهيونية"، وهو الشيء الذي في الغالب لم يكن في علمه، لأنه بمجرد ما سيفهم أن نظام آل سعود متخلف وعميل سيغير سياسته منه وسيتوقف عن اللعب مع أصدقاء السوء هؤلاء، وبهذا سيكون الجميع سعداء.

في نقد أخطائنا

يسترسل الرفيق قائلا: «لكن مكر المنطق يرتد على رفاقنا وإذا بهم هم أنفسهم يجسدون نفس هذا الأمر الذي وصفوه، فكل جملهم وأفكارهم خاطئة».

نحن لا ندعي نهائيا أننا لا نخطأ، ونريد أن نخبر الرفيق التيتي أنه ليست لدينا أية مشكلة في أن نعترف بأخطائنا حين نرتكبها وننتقدها ونصححها، وأننا نكون دائما شاكرين جدا لكل من يساعدنا على اكتشاف أخطائنا ونقدها، حتى ولو كان النقد قاسيا، فهو الضمانة الوحيدة لكي نطور عملنا في مسار إنجاز المهام التاريخية الملقاة على عاتقنا. لكن مع الأسف عبارة "كل جملهم وأفكارهم خاطئة" لا تساعد كثيرا في هذا المنحى.

كان مقالنا حول الموقف من حزب الله، وقد أكدنا فيه أن حزب الله حزب إرهابي، قتل من الشيوعيين وغيرهم من أعضاء التيارات الأخرى (في أمل والبعثيين وغيرهم) أكثر مما قتل من الإسرائيليين. وأن صفة المقاومة التي ينعتونه بها ليست سوى افتراء على التاريخ. فإذا كانت كل هذه "الجمل والأفكار خاطئة"، فعلى الرفيق أن يفندها بالحجة والدليل. لكن للرفيق انشغالات أخرى أهم.

وعوض أن يلتفت الرفيق إلى هذه "التفاصيل التافهة" يسترسل قائلا: «عندما أقرا هذا الكم الهائل من الاعطاب النظرية المجمعة في الفقرات أعلاه، يتملكني حزن شديد، و أدرك كم استطاع القمع الذي تعرضت له الحركة الماركسية اللينينية المغربية أن يعرقل ترسيخ بناء الفكر الماركسي في التربة المغربية، لان الساحة بقيت مفرغة. انشغل المناضلون في أولويات الحياة وترميم أوضاعهم الذاتية وسادت اللخبطة والغموض وزاد الطين بلة بما عرفته الساحة الدولية من انكسارات وهجوم على التجربة الاشتراكية».

يؤسفنا حقا أن نكون قد تسببنا للرفيق بكل ذلك الحزن الشديد، بسبب "الكم الهائل من الاعطاب النظرية" التي ارتكبناها في مقالنا، والتي تمنينا لو كان تفضل بإخبارنا بها حتى نصححها ونتلافى مستقبلا التسبب له في ذلك الحزن. لكن الرفيق يرفض إخبارنا بها رأفة بنا ربما واحتراما لمشاعرنا.

وتعبيرا منا عن صدق أسفنا لما سببناه للرفيق من حزن شديد، وبما أن ذلك "الكم الهائل من الاعطاب النظرية" الذي ارتكبناه سببه أننا، ولسوء حظنا، لم نستفد بما فيه الكفاية مما أنتجته الحركة الماركسية اللينينية المغربية، فإننا سوف نعمل على تخصيص الجزء الثاني من مقالنا للقيام بقراءة في بعض ما أنتجته الحملم منذ بدايتها وقبل أن ينشغل "المناضلون في أولويات الحياة وترميم أوضاعهم الذاتية" وقبل "ما عرفته الساحة الدولية من انكسارات وهجوم على التجربة الاشتراكية". لكن دعونا الآن نواصل مع الرفيق التيتي خطوة خطوة.

'بقايا الإقطاع'؟

يقول الرفيق في مقاله «ان اكبر عيب في ما قدمه رفاقنا هو اعتبارهم ان التحليل العلمي و لا غيره يلزمنا بالقول بان الصراع اليوم هو ما بين البرجوازية من جهة والعمال من جهة ثانية. أما القول بالبرجوازية الوطنية وبقايا الإقطاع فهي أخطاء قاتلة في النظر إلى الصراع الدائر بالمنطقة».

نعم لقد قال هذا حرفيا، ومن لم يصدق يمكنه أن يعود إلى مقاله فهو منشور. إن أكبر عيب في ما نقدمه، من وجهة نظر الرفيق التيتي، هو قولنا "بأن الصراع اليوم هو ما بين البرجوازية من جهة والعمال من جهة ثانية"، وكوننا نرفض "القول بالبرجوازية الوطنية وبقايا الإقطاع".

حقيقة لقد احترنا من أين سنبدأ ولا ماذا يجب أن نقول. أبدا لم يسبق لنا أن واجهنا معضلة بهذا الحجم. نحن نعلم أن هناك الكثير من نقاط الاختلاف بين تصوراتنا وبين تصورات الرفاق، لكننا كنا نعتقد أننا، على الأقل، نتفق على بعض البديهيات، ومن أهمها أن الصراع الدائر اليوم، أي في عصرنا الحالي، هو بالفعل "بين البرجوازية من جهة والعمال من جهة ثانية". لكن هذا على ما يبدو غير صحيح.

نحن نعتبر أن هذا النقاش أكثر جدية من أن نضيعه في إعطاء الأدلة حول أن الصراع الدائر في منطقتنا والعالم هو بالفعل بين البرجوازية والعمال. كما لن نتطرق الآن لنقاش مسألة "البرجوازية الوطنية" فسوف يأتي أوان تنقاشها في سياق نقاش أفكار الحملم. ما سوف نركز نقاشنا حوله هنا هو مسألة 'بقايا الإقطاع'.

طالما عمل الستالينيون على اختلاق كل أنواع الطبقات والفئات الاجتماعية التي يمكن للمرء أن يتصورها (بل حتى التي لا يمكنه أن يتصورها). فهناك 'البرجوازية الكومبرادورية' و'البرجوازية البيروقراطية' و'المافيا المخزنية' و'الإقطاع' و'بقايا الإقطاع' و'البرجوازية الوطنية'، بل وحتى 'الإقطاع المستنير'، الخ.

إن الهدف من وراء ذلك واضح جدا: أولا إقناع كل من أسقطه سوء حظه بين أيديهم بأن من يقول إن "الصراع اليوم هو ما بين البرجوازية من جهة والعمال من جهة ثانية" يرتكب خطأ قاتلا، ويعاني من "أعطاب نظرية"، وثانيا تبرير تحالفهم مع البرجوازية "التقدمية" (بل وحتى مع الإقطاع "المستنير").

نعم كيف يمكن أن يكون الصراع الرئيسي بين العمال والبرجوازية، بينما هناك طبقات أخرى 'أخطر' حتى من البرجوازية و'أشد رجعية' منها. على العمال أن يعتبروا الصراع ضد تلك الطبقات ذا أولوية على الصراع ضد البرجوازية، التي يجب التحالف معها من اجل القضاء على تلك الطبقات، بثورة ديمقراطية شعبية، بعد ذلك فقط يمكنهم أن ينتقلوا إلى الصراع ضد البرجوازية.[2]

إن الحديث عن الطبقة السائدة وكأنها كتلة من الطبقات فوق بعضها البعض، أو إلى جانب بعضها البعض، تعبير عن نظرة ميكانيكية وفقر

نظري لا علاج له. صحيح أن الطبقة السائدة مكونة من فئات مختلفة، حسب قطاعاتها وحسب حجم ملكيتها وحسب درجة قربها من القرار السياسي، الخ. لكنها جميعها في بوثقة واحدة يصهرها معا نمط الإنتاج السائد، الذي هو، في عصرنا الحالي، نمط الإنتاج الرأسمالي.

لقد تمكنت الرأسمالية، خاصة في عصر الإمبريالية، من دمج العالم بأسره في سوق عالمية واحدة وفرضت نمط الإنتاج الرأسمالي في كل مكان، بما في ذلك في المغرب. وفي هذا الصدد يقول ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي (أي قبل أزيد من 160 سنة):

«خلقت الصناعة الكبرى السوق العالمية [...]. سرعت هذه السوق العالمية نمو التجارة والملاحة وطرق المواصلات تسريعا مذهلا. وأثر هذا النمو بدوره على توسع الصناعة. وبقدر ما كانت الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية تنمو، كانت البرجوازية تنمو هي أيضا، وتنمي رأسمالها وتزيح إلى المؤخرة جميع الطبقات التي خلفتها القرون الوسطى».[3]

ويضيفان: «[...] تكتسح البرجوازية، مدفوعة بحاجتها إلى أسواق أبدا جديدة، الأرض بأسرها. فلا بد أن تعشش في كل مكان، وأن تستغل في كل مكان، وأن تقيم العلاقات في كل مكان.

«أعطت البرجوازية، باستغلالها للسوق العالمية، طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها. ورغم أسى الرجعيين العميق انتزعت البرجوازية من الصناعة قاعدتها القومية».[4]

«[...] وعلى أنقاض الانعزال القطري القومي القديم، القائم على الاكتفاء الذاتي، تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم».[5]

«[...] تجر البرجوازية إلى تيار الحضارة حتى أشد الأمم همجية [...] وتقود قسرا جميع الأمم، تحت طائلة الهلاك، إلى تبني نمط إنتاج البرجوازية؛ وترغمها، مهما أبت، على إدخال الحضارة المزعومة إليها، أو قل ترغمها على أن تصبح برجوازية، وباختصار فهي تخلق عالما على صورتها».[6]

«لقد أخضعت البرجوازية الريف لسيطرة المدينة، وأنشأت مدنا هائلة [...] مثلما أخضعت الريف للمدينة والبلدان الهمجية للبلدان المتحضرة، طوعت الشعوب الفلاحية للشعوب البرجوازية والشرق للغرب».[7]

إن هذه الأسطر التي كتبت سنة 1848، هي الآن أكثر راهنية مما كانت عليه آنذاك. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تكن هذه الصيرورة سوى في بداياتها الأولى، أما الآن في عصر الإمبريالية، فإن هذه الصيرورة اكتملت، وصارت كل شعوب العالم وكل أممه وكل اقتصادياته منصهرة في سوق عالمية واحدة، وتحت هيمنة نمط إنتاج واحد هو نمط الإنتاج الرأسمالي. حتى سكان أدغال الأمازون الأشد بدائية يتأثرون بشكل مباشر بما يحدث في الشرق الأوسط وأسعار النفط والخشب في الصين، وأسعار المعادن في السوق الدولية وتقلبات بورصة وول ستريت، الخ.

نعم قد تحافظ بعض أشكال الإنتاج السابقة على وجودها، فتستمر في ظل الرأسمالية، لكن ذلك ليس رغما عن أنف نمط الإنتاج الرأسمالي، بل لما فيه مصلحته هو بالذات.

وبالعودة إلى المغرب نقول إن نمط الإنتاج السائد فيه هو نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي، ويشكل جزءا من السوق العالمية. وكبار الملاكين العقاريين، أصحاب الضيعات الكبرى، مرتبطون بالسوق، ليس الداخلية فقط بل العالمية أيضا. وحتى إن لم يكونوا يصدرون منتجاتهم مباشرة إلى الخارج، فإنهم يتأثرون بأسعارها في السوق العالمية وأسعار النفط والدولار، وما إلى ذلك. أغلبهم يستغلون ملكياتهم بطرق رأسمالية (العمل المأجور والإنتاج من أجل السوق) وكلهم يتعاملون مع الأبناك الرأسمالية، الخ.

قد نجد في بعض المناطق (الهامشية على كل حال) بعض أشكال التعاقد بين الفلاحين وبين الملاكين العقاريين الكبار، ينعدم فيها العمل المأجور، وتقوم على الاتفاق على الربع أو الخمس، أي حصول الملاك على الجزء الأكبر من الإنتاج، مقابل تفويت الحق في استغلال الأرض للفلاح 'الرباع' أو 'الخماس'. لكن هذا لا يغير من حيث الجوهر أي شيء. لأن المحدد في آخر المطاف هو نمط الإنتاج الرأسمالي السائد. وأشكال الاستغلال البالية تلك طريقة يستعملها الرأسماليون لتوسيع حجم أرباحهم.

فقد تستعمل الرأسمالية أشكال استغلال تعود لأنماط سابقة عليها، لكن هذا لا يغير من طبيعتها. قد تستعمل نظام السخرة، وبهذا النظام حفر الاستعمار المناجم وشق الطرقات ليسهل استغلال ثروات المستعمرات، بل قد تستعمل حتى العبودية، وقد سبق للرأسمالية في أمريكا نفسها أن استعملت عمل العبيد حتى القرن 19، لكن من كان آنذاك يشكك في أن مالكي العبيد هؤلاء كانوا رأسماليين، أو أن نمط الإنتاج السائد آنذاك هو نمط الإنتاج الرأسمالي؟ لا أحد، وهذا لحسن حظ أناس القرن 19، إذ لم يكن ستالين ولا ماو قد ولدا بعد.

ثم ما الذي يمكن أن يعنيه مصطلح 'بقايا الإقطاع'؟ هل يمكن أن يعني إمارات إقطاعية متناثرة هنا وهناك؟ أم مجرد بضع إقطاعيين يعيشون على هامش المجتمع؟ وأين هم 'بقايا الأقنان' الذين يعملون عندهم وكيف هو حالهم؟ نحن نعلم أننا سنزيد من حزن الرفيق التيتي لكننا رغم ذلك نقول: إن مصطلح 'بقايا الإقطاع' كلام فارغ وتلاعب نظري بالكلمات، لا يعني شيئا جديا.

تروتسكي أم ستالين

إن الرفاق في قيادة النهج الديمقراطي، مثلهم مثل جميع الستالينيين السابقين، لم يعودوا يحبون أن يوصفوا بالستالينيين. والسبب وراء ذلك واضح، فهم لا يستطيعون اليوم الدفاع عن جرائم ستالين والبيروقراطية الستالينية أمام الجيل الجديد من الشباب النقدي، الذي يرفض التماهي مع جرائم ستالين، ويريد راية نقية يلتف حولها. لذلك نجدهم اليوم يقولون مثلا: «النهج الديمقراطي ينهل من فكر ماركس وإنجلز ولينين وغيرهم من المفكرين والقادة الشيوعيين الذين قدموا إضافات أغنت الماركسية»[8]. فيخفون ستالين وراء جملة "وغيرهم من المفكرين والقادة الشيوعيين" المجنحة والغامضة، بشكل مقصود، والتي لا تعني شيئا، فلا ينفون ولا يؤكدون.

إلا أنه حتى لو افترضنا أنهم صاروا اليوم أبرياء من الانتماء إلى الستالينية، فإن ذلك لا يعفيهم مطلقا من ضرورة تقديم نقد ذاتي لماضيهم الستاليني. فلا يكفيهم أن يتناسوا ماضيهم لكي يتطهروا منه، بل تقتضي النزاهة أن يعترفوا بالخطأ ويصححوه لما فيه مصلحتهم ومصلحة الجيل الجديد من الشباب الثوري، الذي وضعه حظه تحت سقف واحد معهم.

لكن افتراض تخلصهم من الستالينية غير صحيح. إذ يكفيك أن تحك قليلا حتى تجد ستالين بشحمه ولحمه تحت ذلك الطلاء الخفيف الذي يختفون وراءه. انظروا مثلا إلى الرفيق التيتي في مقاله المذكور، إذ لم يتمالك نفسه أمام نقدنا إلا أن صرح قائلا: «ثقفوا أنفسكم حول تاريخ البلشفية والمنشفية **ومن كان منشفيا اهو تروتسكي ام ستالين؟**». (التشديد من عندنا)

"من كان منشفيا اهو تروتسكي ام ستالين؟" هذا سؤال وجيه جدا. يجب على كل الماركسيين، بمن فيهم شبيبة النهج الديمقراطي، وكل الشباب الباحث عن بديل ثوري عموما، أن يبحثوا عن الإجابة عنه بدراسة عميقة لتاريخ البلشفية والمنشفية، وتاريخ الحركة الشيوعية طيلة القرن الماضي. ولا يكتفوا بما يقوله لهم الجيل القديم من الستالينيين السابقين.

لكن قبل ذلك، لا بد أن نوضح أن نقاش الصراع بين ستالين وتروتسكي، ومن منهما كان يمثل الماركسية ومن كان يمثل نقيضها، ليس نقاشا تاريخيا أكاديميا مجردا، أو محض مقارنة بين شخصيتين، إنه نقاش ذو راهنية وأهمية قصوى بالنسبة لكل الماركسيين الشباب الذين يريدون اليوم بناء الحزب الثوري والمساهمة في قيادة نضالات الطبقة العاملة المغربية والعالمية من أجل الاشتراكية.

كما أن الصراع بين ستالين وتروتسكي لم يكن صراعا شخصيا، أو حول قضايا مجردة. بل كان صراعا حول قضايا ملموسة بين مفهومين متناقضين حول طبيعة الحزب الثوري وطبيعة الثورة والديمقراطية والاشتراكية والأممية وغيرها. لذلك أيها الشباب لا تتركوا أحدا يقنعكم بأنه نقاش متجاوز او يخدعكم بتعميم المفاهيم، وخلط الرايات، فبين تروتسكي وستالين، بين الماركسية والتحريفية، واد من الدماء وعالم واسع من التناقضات.

فلنبدأ بوجهة نظر الرفاق أولا. إن مجرد طرح الرفيق التيتي للسؤال بتلك الطريقة الاستنكارية يجعلنا نفهم أن جوابه لا يختلف عن تلك التعاليق التي نجدها في هوامش كتب دار التقدم عن أن "تروتسكي منشفي بورجوازي صغير ناضل ضد السياسة اللينينية" وأن "ستالين بلشفي ورئيس الاتحاد السوفياتي بعد لينين"، وغيرها من إبداعات المدرسة الستالينية في تزوير التاريخ.

كيف لا والرفيق التيتي، وغيره من قادة حزب النهج الديمقراطي، استمرارية لتراث الحملم ومنظمة إلى الأمام بالتحديد! وهي المنظمة التي نجد في وثائقها التأسيسية اصطفافا لا مراء فيه وراء "أب الشعوب" ستالين.

يقول الرفاق في وثيقة "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري" : «إن ترعرع الثورة العالمية [...] سيمكن في المدى المتوسط من عزل ثم تصفية الكمشة التحريفية التي تقود الاتحاد السوفياتي كي يحل محلها - على رأس وطن الاشتراكية الأول - **قيادة ثورية ترفع من جديد راية لينين وستالين**، راية الأممية البروليتارية والثورة العالمية»[9]. وهكذا يربطون بين لينين وستالين، ويصنفون ستالين ضمن راية الأممية البروليتارية والثورة العالمية !!!

لكن هل يعلم أصدقاؤنا أن من أهم 'إنجازات' ستالين، السيئة الذكر، كان قضاؤه على الأممية الشيوعية، سواء من خلال قتل أغلب قادتها (وعلى رأسهم تروتسكي وكامينيف وزينوفييف وبوخارين، ثم الخ)، أو عندما حولها من هيئة أركان الثورة العالمية، كما أراد لها مؤسسوها لينين وتروتسكي وغيرهما من الماركسيين أن تكون، إلى مجرد ملحق بوزارة الخارجية الروسية لخدمة مصالح البيروقراطية السوفياتية القومية الضيقة، قبل أن يغلقها فعليا بقرار بيروقراطي، سنة 1943، لم يحتج فيه ولو لعقد مؤتمر شكلي، وذلك فقط لإرضاء حلفائه الإمبرياليين في واشنطن ولندن.[10]

وفي سياق الحديث عن علاقة ستالين بالثورة العالمية، هل يعلم الرفاق أن ستالين كان أول من فرض نظرية "الاشتراكية في بلد واحد" الرجعية على الحزب الشيوعي والأممية، مباشرة بعد وفاة لينين؟ حيث يقول في كتابه "أسس اللينينية" (طبعة نوفمبر 1926) «لقد كانت نقطة انطلاق الحزب دائما هي فكرة أنه يمكن تحقيق انتصار الاشتراكية في هذا البلد، وأنه يمكن إنجاز هذه المهمة بقوى بلد واحد»[11] !!!

كانت هذه النظرية المشؤومة، أي نظرية إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد، "بقوى بلد واحد"، هي الأساس النظري للانحطاط القومي الذي دفعت البيروقراطية الستالينية الاتحاد السوفياتي إليه. ما الحاجة إلى الأممية والنضال الأممي والحزب العالمي للثورة ما دام بناء الاشتراكية ممكنا "بقوى بلد واحد"؟

هل يعلم الرفاق أنه ضحى بعشرات الثورات العمالية (في أوربا وإفريقيا وآسيا والقارة الأمريكية) خدمة لمصالح تحالفاته الضيقة مع أصدقائه الإمبرياليين؟

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة كانت الأحزاب الشيوعية في العديد من البلدان الأوربية، بما فيها فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان، بل وحتى بريطانيا، قادرة على حسم السلطة السياسية. فالطبقة العاملة كانت ما تزال مسلحة وواثقة من نفسها بعد الانتصارات التي حققتها على الفاشية والنازية، والطبقة البرجوازية معلقة بخيط رفيع وضعيفة وغير قادرة على الحكم. لكن البيروقراطية السوفياتية كانت مشغولة بتوثيق أواصر الصداقة والتعايش مع أصدقائها في واشنطن ولندن فأعطت الأوامر لتلك الأحزاب بعدم القيام بأي فعل، والدخول في حكومات ائتلافية (جبهات شعبية) مع الأحزاب اللبرالية، وهو ما مكن الإمبريالية من مهلة لتنظيم صفوفها واستعادة المبادرة لاحقا وطرد تلك الأحزاب من الحكومات بدون ولو كلمة شكر.[12]

إذا لم يكن الرفاق، والتيتي قبل الجميع، على علم بهذه المعلومات التاريخية المعروفة، ومع ذلك ينصحوننا بأن ندرس تاريخ البلشفية، فتلك مشكلة كبيرة، أما إذا كانوا على علم بها ورغم ذلك يدافعون عن ستالين فتلك جريمة لا تغتفر.

واستمرارية لدفاع الرفاق عن ستالين يواصلون تحريف التاريخ لكي يتوافق مع خطهم السياسي، فنجدهم يقولون: «وممما دعم هذه السياسة للإمبريالية استيلاء حفنة من البيروقراطية المحترفين على الحكم في الاتحاد السوفياتي في السنوات التي تلت وفاة ستالين».

وهو ما نفهم منه أن البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي لم تظهر سوى بعد وفاة ستالين. وهذا كذب وافتراء على التاريخ. لقد كان ستالين نفسه ممثل البيروقراطية الأكثر شراسة. ولم يقم أتباعه من بعده سوى بالسير في نفس طريقه وإكمال مشروعه.

دعونا نقرأ ما كتبه لينين نفسه عن تبقرط الدولة السوفياتية، ليس بعد وفاة ستالين، بل قبل ذلك بوقت طويل. في رسالة كتبها إلى شينمان في فبراير 1922، قال لينين: «في الوقت الحاضر صار بنك الدولة لعبة بيروقراطية، هذه هي الحقيقة».[13]

وفي خطابه للمؤتمر 11 للحزب قال: «إذا أخذنا موسكو بشيوعييها 4700 المتواجدين في مناصب المسؤولية، وإذا أخذنا الآلة البيروقراطية الضخمة، هذه الكومة الضخمة، يجب أن نتساءل: من يوجه من؟ أشك كثيرا في ما إذا كان من الصدق أن نقول إن الشيوعيين يوجهون تلك الكومة. في الحقيقة إنهم لا يوجهون بل هم من يوجَهون».[14]

كما نجده يقول في مقاله "من الأفضل أقل شريطة أن يكون أفضل": «دعونا نقول بين قوسين إنه **لدينا بيروقراطيون في أجهزة حزبنا وكذلك في المؤسسات السوفياتية**»[15]. ويمكننا في هذا الصدد أن نأتي بعشرات الاستشهادات المماثلة من مقالات وخطب لينين التي خصصها لشن نضال شرس ضد البيروقراطية الصاعدة آنذاك، إلا أننا سنكتفي بهذا لضيق المجال.

وقد لعب ستالين دورا مهما في تسريع تبقرط الدولة السوفياتية والدفاع عن مصالح تلك الفئة الطفيلية التي كانت بمثابة السرطان الذي أكل لحم الدولة والحزب والأممية الشيوعية ودمرها جميعا. مستغلا السلطات الواسعة التي ركزها بين يديه. خاصة منصب الأمانة العامة للحزب، فبدأ يحيط نفسه بأتباع يدينون بالولاء له شخصيا، وهو ما انتبه له لينين في أواخر حياته، ومن بين ما كتب في هذا الصدد: «الرفيق ستالين بعد أن صار السكرتير العام للحزب، ركز بين يديه سلطة هائلة، ولست متأكدا بأن في مقدوره دائما أن يستخدمها بتبصر».[16]

وشن هجوما مباشرا على مفوضية الشعب للعمال والفلاحين للتفتيش (الرابكرين)، التي كانت تحت رئاسة ستالين شخصيا، حيث قال: «يعلم الجميع أنه لا توجد أي مؤسسات أخرى أسوء تنظيما من مفوضية الشعب للعمال والفلاحين للتفتيش، وأنه في الوقت الحالي لا يمكننا أن نتوقع أي شيء من مفوضية الشعب هذه».[17]

ودعا إلى عزل ستالين من منصب الأمين العام، وتعويضه بشخص «يختلف عن الرفيق ستالين فقط بكونه أكثر ولاء وأكثر تهذيبا وأكثر انتباها للرفاق وأقل تقلبا في المزاج وما إلى ذلك»، مما يعني أن لينين يشكك صراحة في ولاء ستالين.[18]

لكن ذلك لم يتحقق، ليس لأن ستالين كان شخصا ذا قدرات استثنائية مكنته من هزيمة لينين وتروتسكي والطبقة العاملة الروسية، بل لأن طموحه الشخصي وانحطاطه الأخلاقي وقلة ولائه جعلت منه أداة في يد البيروقراطية الصاعدة بخطى حثيثة آنذاك.

لقد تمكنت ثورة أكتوبر من الإطاحة بالنظام القديم، لكنها وبسبب التخلف الاقتصادي والثقافي الذي كانت تعرفه روسيا، وبسبب عزلة الثورة في بلد متخلف، خاصة بعد هزيمة الثورة في ألمانيا، بدأت عناصر النظام القديم تزحف للعودة إلى مواقعها السابقة. وقد استفادت في ذلك من إنهاك البروليتاريا بعد سنوات الثورة والحرب الأهلية المنهكة، والإحباط الذي خلفته هزائم الثورة العالمية.

جاءت سياسة النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة) لتزيد من قوة وجرأة تلك البيروقراطية وسندها الاجتماعي من فلاحين أغنياء ومقاولين خواص، الخ[19]. بينما صار العمال تدريجيا عاجزين عن تسيير دولتهم وممارسة الرقابة عليها وعلى الإنتاج والتوزيع وغيرها من المهام الضرورية، بسبب طول ساعات العمل وانتشار الأمية وغيرها من الأسباب الذاتية والموضوعية.[20]

وقد تسربت العناصر الوصولية والرجعية ليس إلى جهاز الدولة فقط، بل كذلك إلى الحزب البلشفي نفسه. فبينما لم يكن عدد أعضاء الحزب البلشفي في فبراير 1917، يتجاوز 32.000 عضو، ارتفع العدد مع نهاية الحرب الأهلية إلى 600.000 عضو[21]. أمام هذا الخطر دعا لينين إلى طرد هؤلاء الوصوليين والانتهازيين، وبحلول أوائل عام 1922 تم طرد حوالي 200.000 عضو[22]، لكن ذلك لم يكن كافيا لوقف تمدد السرطان البيروقراطي في جهاز الحزب والدولة.

كانت تلك الفئة البيروقراطية في حاجة إلى وجه يمثلها، من داخل الحزب البلشفي نفسه، فلو لم يكن ستالين قد قام بالمهمة لكان شخص آخر قام بها. أما ستالين فقد كان مجرد أداة للضرورة لتحقق إرادتها.

ومنذ صعود ستالين إلى السلطة بدأت البيروقراطية، بزعامته، في شن حرب لا هوادة فيها ضد مكتسبات ثورة أكتوبر والديمقراطية العمالية وكل تقاليد البلشفية، بل قامت بحملة تصفية دموية ضد كل القادة الذين قادوا الثورة إلى جانب لينين. بدءا من محاكمات موسكو السيئة الذكر، والتي قتل ستالين خلالها آلاف القادة البلاشفة، بمن فيهم جميع من تبقى من أعضاء اللجنة المركزية الذين قادوا إلى جانب لينين وتروتسكي ثورة أكتوبر 1917، ثم تروتسكي الذي بعث إليه بقاتل مأجور حطم له رأسه بوحشية في منفاه بالمكسيك.

ولمطاردة المعارضين اليساريين، وخاصة أنصار تروتسكي، أسس ستالين جهازا مخابراتيا، أطلق عليه اسم الشعبة السياسية الخاصة، أو الغيبيو (G.P.U)، واستعمل طرقا وحشية وارتكب جرائم بشعة ضد أبرز قادة ثورة أكتوبر، بمن فيهم أغلب أعضاء اللجنة المركزية الذين قادوا ثورة أكتوبر إلى جانب لينين. جند هذا الجهاز أعضاءه في الخارج من بين المهاجرين المنتمين إلى الثورة المضادة والجيش الأبيض أساسا[23]. ونجد من بين عملاء ذلك الجهاز الستاليني أشخاصا من أشرس أعداء ثورة أكتوبر من قبيل الضابط ليتون إدوارد أوبينينش[24]، والجنرال الفاشستي تيركول (Turkul)[25]، وكذلك الجنرال ن. ف. سكوبلين[26]، والذين أسعدهم كثيرا المساهمة في تعقب واختطاف واغتيال قادة الثورة التي أطاحت بهم سنة 1917.[27]

"من كان منشفيا أهو تروتسكي ام ستالين؟"، يجب على الجيل الجديد من الشباب الماركسي أن يطرح هذا السؤال على الرفيق الحبيب التيتي، فهو في الغالب يمتلك الجواب. وبالمناسبة عليهم أن يطرحوا عليه سؤالا لطيفا في نفس السياق، وهو من كان رئيس محاكمات موسكو السيئة الذكر، التي أطلقها ستالين سنة 1936، ضد قادة الحزب البلشفي وأرسل بواسطتها الآلاف منهم نحو مراكز التعذيب والقتل؟ لا بد أن الرفيق التيتي، الذي ينصحنا بدراسة تاريخ البلشفية، قد عمل بنصيحته تلك، وبالتالي فإنه يعرف أن رئيس تلك المحكمة كان هو: أندريه فيشينسكي، المنشفي الشهير، والعدو الشرس للبلشفية، والذي كان في صيف 1917 هو المدعي العام الذي أصدر مذكرة الاعتقال ضد لينين، بتهمة "العمالة لصالح ألمانيا"[28]. ثم شارك في الحرب الأهلية في صفوف الجيش الأبيض، وفر إلى المنفى بعد هزيمته أمام الجيش الأحمر الذي أسسه تروتسكي وكان قائده آنذاك، ليصير نفس الشخص لاحقا سيف ستالين المسلط على رقاب قادة ثورة أكتوبر.

كانت محاكمات موسكو، على حد تعبير تروتسكي، حربا أهلية من طرف واحد شنتها البيروقراطية، بزعامة ستالين ضد الجيل الذي قاد ثورة أكتوبر. في تلك المحاكمات وجهت لقادة حزب لينين ورفاقه تهم "التآمر ضد الثورة" و"العمالة" و"التخطيط لاغتيال ستالين"، وغيرها من التهم الفضيعة. وكانوا يقدمون إليها بعد أن يكونوا قد تعرضوا لتعذيب وحشي فاضطروا إلى الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها، وخلالها كان يفرض عليهم أن يسبوا أنفسهم باعتبارهم خونة وعملاء ومجرمين. وعندما كان أحدهم يرفض ذلك، كانوا يعادون إلى الجلادين لكي "يقنعوهم" بتغيير رأيهم. فعندما قرر كريستينسكي، على سبيل المثال، التراجع أمام المحكمة عن "اعترافاته"، قررت هذه الأخيرة إعادته إلى الجلادين الذين لم يستغرق بين أيديهم سوى 24 ساعة لكي يعود مجددا أمام المحكمة وهو يعترف بكل ما نسب إليه[29]. وبوخارين، الذي وصفه لينين بكونه "المفضل داخل الحزب" وأحد أكبر منظريه، وقف أمام المحكمة بتهمة تدبير محاولة لقتل لينين!! وفي تلك المحاكمات اعترف زينوفييف وكامينيف وبوخارين وريكوف وراكوفسكي وغيرهم من قادة ثورة أكتوبر بأنهم كانوا طوال حياتهم عملاء للإمبريالية!!! على أساس وعد من ستالين بأنه لن يعدم أي بلشفي في حالة تقديمهم لهذه الاعترافات، لكنه أعدمهم بعد ذلك.

بواسطة تلك المحاكمات تمكن ستالين والبيروقراطية الصاعدة من القضاء على كل الجيل القديم من القادة، الذين يمكن أن يشكلوا نقطة مرجعية للطبقة العاملة الروسية والعالمية عند نهوضها لإسقاط حكم البيروقراطية. فمن بين جميع أعضاء اللجنة المركزية الذين (قادوا ثورة أكتوبر إلى جانب لينين) لم يبق على قيد الحياة بعد التطهيرات سوى عضوين: ألكسندرا كولنتاي، التي أرسلت إلى الخارج سفيرة في سويسرا وستالين نفسه. ثم من بين أعضاء اللجنة المركزية التي انبثقت عن المؤتمر 17، أوائل 1939، والذين كان عددهم 139 عضوا، أرسل إلى السجن 110 عضوا[30]. والجدير بالذكر هو أن التصفية الجسدية لم تتوقف عند هؤلاء القادة وحدهم، بل امتدت إلى أهاليهم وحتى أطفالهم كذلك. لقد سطرت تلك التطهيرات، كما قال تروتسكي، نهرا كاملا من الدماء بين البلشفية والستالينية.[31]

بعد ذلك خلا الجو لستالين والبيروقراطية لإعادة كتابة تاريخ الحزب والثورة بما يتوافق ومصلحة المنتصرين. مسحت أسماء وكتبت أخرى، بل حتى الصور المخلدة لبعض الأحداث المهمة والحاسمة اختفت، وتم القضاء على الديمقراطية الداخلية في الحزب واستبدلت بنظام حديدي من الخوف والتبعية والتملق للقائد المعصوم.

تصوروا حزبا حاكما لا ينظم أي مؤتمر له على الإطلاق طيلة الفترة التي امتدت ما بين 1939 و1952 !! على الرغم من أنه استمر ينظم مؤتمراته بانتظام حتى في ظل أقسى ظروف السرية وحتى أثناء الحرب الأهلية.

"من هو المنشفي هل ستالين ام تروتسكي؟" لكي نجيب عن هذا السؤال لا بد أن نشرح، في حدود ما يسمح به المجال، موقف المناشفة من التحالف مع البرجوازية اللبرالية، وموقفهم من استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ومن ثورة أكتوبر؟ ثم نشرح موقف تروتسكي من تلك القضايا وموقف ستالين منها، لنرى من منهما كان متفقا مع المناشفة في مواقفهم تلك ومن منهما ناضل ضدها.

عندما اندلعت ثورة فبراير 1917، لم يلعب البلاشفة فيها دورا كبيرا في البداية، وذلك بسبب السياسة الخاطئة التي انتهجها القادة الذين أطلق عليهم لينين اسم "البلاشفة القدماء".

فالقادة الأوائل الذين خرجوا من السرية وخاصة شليابنيكوف ومولوتوف، انتهجوا سياسة انتظارية، حيث لم يعرفوا ماذا يفعلون أمام التسارع الكبير للأحداث، لكنها سياسة كانت رغم كل شيء أفضل من السياسة التي طبقها البلاشفة عندما رجع ستالين وكامينيف من المنفى (12/ 25 مارس 1917)، حيث صارت البرافدا (جريدة الحزب) تحت قيادتهم تتبنى موقف 'الدفاع الثوري' عن الوطن وهو نفس موقف المناشفة من الحرب. وفي حين كان لينين وتروتسكي يحثان العمال على عدم الثقة في الحكومة المؤقتة والنضال من أجل إسقاطها، دافع هؤلاء القادة عن "ممارسة الرقابة على الحكومة" وفتحوا المفاوضات مع المناشفة من أجل إعادة توحيد الحزب.[32]

لو ترك الحزب البلشفي في يد هؤلاء القادة، وعلى رأسهم ستالين، لكان قد تحول إلى ذيل للمناشفة الذين كانوا هم بدورهم مجرد خدم للحكومة المؤقتة والبرجوازية اللبرالية، ولكانت الثورة قد ضاعت. لكن رجوع لينين قلب الأوضاع رأسا على عقب، حيث شن نضالا شرسا ضد هؤلاء البلاشفة القدماء، خاصة في كتابه الشهير "موضوعات أبريل"، رفض موقف الدفاع عن الوطن وموقف 'ممارسة الرقابة' على الحكومة المؤقتة أو دعمها، ودعا في المقابل إلى استيلاء سوفيتات ممثلي العمال والفلاحين والجنود على السلطة السياسية، وهو ما جعل هؤلاء القادة يتهمونه بتبني نظرية تروتسكي و"القفز على المراحل" وما إلى ذلك من التهم المألوفة.

لم يكن لينين قد قرأ نظرية تروتسكي عن الثورة الدائمة، لكنه رغم ذلك وصل إلى نفس الخلاصة التي كان تروتسكي يدافع عنها حول ضرورة استيلاء الطبقة العاملة على السلطة وديمومة الثورة لتتجاوز الحدود الديمقراطية إلى تطبيق سياسة اشتراكية.

السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا الآن هو هل يشرح الرفيق التيتي لرفاقه الشباب هذه الوقائع أم أن الرفيق التيتي يعتبر أن هذه المعلومات مضرة بصحتهم وقد تسبب لهم عسر الهضم؟

نحن على عكس الرفيق نعتبر أن شرح هذه الوقائع التاريخية للشباب الثوري مسألة مهمة جدا لتثقيفهم. لذلك ننصحهم بكل رفاقية أن يعملوا بكل جدية على دراسة شخصية دقيقة صبورة ومعمقة للنظرية الماركسية ولتاريخ البلشفية، وتاريخ الثورات العمالية، الناجحة منها والفاشلة التي شهدها القرن العشرين. بهذه الطريقة فقط سيصيرون قادرين على القيام بالمهام المنوطة بهم: مهام بناء الحزب الماركسي الثوري وقيادة نضالات الطبقة العاملة المغربية نحو حسم السلطة السياسية وبناء الاشتراكية في بلدنا ومنطقتنا وعالميا.

هوامش المقال في الصفحة 10

الأساتذة المتدربين: خمسة أشهر من النضال، أية حصيلة؟

حوار مع أستاذ متدرب ثوري

هنا لابد من الإشادة بنضالات الطلبة الأطباء التي دفعت بوزارة الصحة إلى التراجع عن مشروع الخدمة الإجبارية.

جريدة الثورة: ما هو تقييمكم لمنهجية تعاطي حكومة عبد الإله بنكيران مع هذا الملف ؟ خاصة ما يتعلق بالتدخلات القمعية العنيفة في دولة تسوق لصورة دولة "الحق والقانون ودستور الحقوق والحريات" ؟؟؟

الرفيق منصف: إن المتتبع لنضالات الأساتذة المتدربين، يمكنه أن يكون فكرة على طبيعة تعاطي " النظام " مع هذا الملف، فقد بدأت شرارة الاحتجاجات كما قلنا نهاية أكتوبر، وجهت هذه الحركة النضالية بصمت مطبق أول الأمر، تلاه تهكم وزير التربية الوطنية رشيد بلمختار من هذه الحركة داعيا الأساتذة للعودة إلى مقاعد الدراسة، بعدها تغير تعامل الحكومة إلى أسلوب " الترغيب والترهيب " داعية في مجالسها الحكومية إلى الالتحاق بالتكوين أو فقدان الوظائف، ومستخدمة من جهة أخرى لغة العنف، وهذا ما تبين بشكل واضح بدءاً من دجنبر حيث ارتكب النظام مجازر تلو الأخرى في حق الأساتذة المتدربين ولعل مجزرتي "انزكان" 2016/01/07 و"القنيطرة" مارس 2016خير مثال، حيث كسرت الجماجم والأضلع دون إعمال للجوانب القانونية في تفريق المحتجين بالدعوة إلى فض المعتصمات أو الوقفات أو المسيرات عبر الإنذار بمكبرات الصوت. وحتى بعد أن أصبحت قضية أساتذة الغد "قضية رأي عام" واصلت الحكومة تعنتها ومحاصرتها لكل الأنشطة والنضالات التي تخرج بها التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين بما فيها حرمانهم من (تنظيم ندوات صحفية أو فكرية - منعهم من استغلال قاعات المراكز للتكوين الذاتي...الخ).

جريدة الثورة: ما مدى تأثير صمود "الأساتذة المتدربين" على معنويات الشباب المناضل ومختلف الحركات الاحتجاجية؟؟

الرفيق منصف: بعد التطورات الأخيرة للملف (مبادرة الهيئات المدنية - مبادرة النقابات – مبادرة حزبي الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي - تفجر الأزمة الحكومية على خلفية المراسلات الأخيرة بين الأغلبية والمعارضة - بلاغ رئاسة الحكومة...الخ) يظهر بشكل جلي ولم يبقى هناك مجال للشك غياب إرادة سياسية لدى الطبقة السائدة لحل الملف، فقد أعلن بنكيران بصفته رئيسا للحكومة عن مواجهته لأبناء الشعب والوقوف سورا منيعا أمام تحقيق مستقبلهم المهني، لقد جعل من " شخصيته " عنوان لكل هجوم على مكتسبات شعبنا والتي حققناها عبر نضالات بطولية منذ بداية الستينات، ملف التعليم ظل عصيا على كل الحكومات المتعاقبة حتى تنصيب حكومة العدالة والتنمية التي رفعت شعار " ضرب المدرسة العمومية، ضرب دور المدرس وتشويهه، تعليق أزمة التعليم على الأستاذ... لقد أبانت الأحداث أن الحل ممكن وأن بنكيران بوصفه رئيسا للحكومة لم يتلقى الضوء الأخضر لحل الملف، فالطبقة السائدة وخادمها الوفي راهنوا على كسر المعركة من كل الجبهات،بالتهديد بالطرد،بالقمع،بالانشقاق داخل التنسيقية الوطنية..ولهذا كانوا يعولون على إطالة أمد تقديم مخرج للازمة.

لكن بالمقابل كان الأساتذة المتدربين مؤمنين بأن بقاء قضية " المرسومين " بدون حل معناه ترك 10000 أستاذ ضحية بالشارع، معناه المغامرة بمصير 50 ألف أسرة ؛ معناه عدم الاكتراث لمصير أكثر من 160 ألف تلميذ، معناه إثقال كاهل نساء ورجال التعليم بمسؤوليات إضافية. معناه أولا وأخيرا ضرب المدرسة العمومية بالمغرب.

جريدة الثورة: ما تقييمك للحوار الأخير مع والي جهة الرباط سلا القنيطرة ومخرجاته ؟

الرفيق منصف: بعد إعلان التنسيقية الوطنية عن برنامجها النضالي الثامن خصوصا بدء المجلس الوطني في التحضير للإنزال الوطني المفتوح بالرباط تحركت الدولة المغربية بكل أجهزتها الإيديولوجية (الإعلام والجرائد الصفراء..) والأجهزة القمعية ومؤسساتها (رئاسة الحكومة وزارة الداخلية) لتعلن حالة استنفار قصوى للتصدي للشكل الاحتجاجي الذي كان مقررا بدأه من يوم الخميس 2016/04/14 بالعاصمة الإدارية الرباط. حيث اصدر رئيس الحكومة بلاغا، يومين قبل تنظيم الشكل الاحتجاجي، يهدد فيه الأساتذة المتدربين بالقمع والمنع، وجاء فيه أن الحكومة "قررت منع التظاهرة المزمع تنظيمها يوم 14 أبريل الجاري في الشارع العام بالرباط .وستتخذ وزارة الداخلية في نطاق اختصاصاتها كافة الإجراءات والتدابير لتفعيل هذا القرار الحكومي"، إلا أن إصرار الأساتذة المتدربين على إنجاح شكلهم النضالي وبداية توافدهم على العاصمة الرباط بطرق متنوعة بعد عسكرة محطات الحافلات والقطارات بل وحتى استصدار قرارات عاملية للمنع من السفر تنغير، ورزازات...)، دفع الحكومة إلى تغيير تكتيكها، عبر دفع والي جهة الرباط – سلا – القنيطرة عبد الواحد لفتيت لعقد جولة حوار أخرى تحت إشراف " المبادرة المدنية والنقابات ".

انطلق الحوار يوم الأربعاء 13 ابريل 2016 على الساعة الثالثة بعد الزوال، بعد مفاوضات ماراطونية استطاع الأساتذة المتدربين انتزاع وعد توظيف الفوج كاملا دون استثناء، وسيتم تحويل الحوار إلى القطاعات الحكومية المسؤولة " التربية الوطنية- المالية –الوظيفة العمومية) تحت إشراف والي الجهة،ليتم الاتفاق في الأخير على توقيع محضر اجتماع يقر بتوظيف جميع الأساتذة المتدربين المنتمين لفوج 2016/2015 بداية يناير 2017 مع التسوية المالية ابتداء من شتنبر 2016،على أن يتم الالتحاق الأساتذة المتدربين بالتكوين النظري بدءا من 25 ابريل 2016 والتوزيع على المؤسسات التعليمية حسب الخريطة المدرسية في وضعية تدريب ميداني بدءا من شهر شتنبر.

ينبغي التذكير أن المفاوضين باسم التنسيقية أبانوا عن براعة كبيرة في إدارة المفاوضات، فقد تشبثوا بمطالبنا وعبروا عنها بشكل جيد، هذه هي الطريقة السليمة للتفاوض. علينا أن ندخل إلى تلك المفاوضات لكي نفرض مطالبنا، خاصة وأن موازين القوى لصالحنا بشكل كبير. لكن علينا ألا نولي أهمية كبرى لتلك "الحوارات" الماراطونية التي ليس لها من هدف سوى استنزاف الحركة وإبعادها عن الشارع وعن حاضنتها الشعبية وعزلها في الغرف المقفلة والنقاشات القانونية والمجاملات والوعود. سنحسم معركتنا وسننتصر بالنضال.

ليست الحوارات والمفاوضات في حد ذاتها شيئا سيئا، بل إنها ضرورية وحتمية عند نقطة معينة من تطور الصراع. لكنها في نفس الوقت ليست هدفا في حد ذاتها. علينا ألا نسمح لهم بتجريدنا من سلاحنا الذي هو وحدتنا وتنظيمنا وقدرتنا على الخروج إلى الشارع للاحتجاج. إن ما يحسم نتيجة المفاوضات، في آخر المطاف، ليس "النوايا الحسنة" أو "الوساطات" بل ميزان القوى على الأرض.

ما حققناه حتى الآن، كأساتذة متدربين، لا يسعني سوى أن اثني عليه، فالتضحيات التي قدمناها ما كانت لتذهب أدراج الريح، على الأقل ربحت المدرسة العمومية 10000 أستاذ متمرس في أبجديات النضال ورفض المخططات التي تفرضها كل حين الدولة المغربية، انتصر الأساتذة المتدربون لأنهم استطاعوا إرغام الدولة بجبروتها وأجهزتها على النزول لطاولة الحوار وتقديم التنازلات، كان للأساتذة المتدربين أن يحققوا الكثير لو كان نضالهم مصحوبا بخطوات عملية من النقابات التعليمية والمركزيات النقابية.

جريدة الثورة: ما هي رسالتك لكافة مكونات الحركة الحقوقية والنقابية والسياسية ولأسرة التربية والتعليم ؟

الرفيق منصف: أولا نحيي كل من أعلن تضامنه معنا، وأبدى تعاطفا مع نضالات الأساتذة المتدربين،كنا في التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين نعتبر أن قضية المرسومين ليست قضية الأساتذة المتدربين بل هي قضية الطلاب وخريجي 10 آلاف إطار تربوي بالمدارس العليا للأساتذة (يخوضون الآن معركتهم من أجل الإدماج في الوظيفة العمومية)، وهي كذلك قضية كل الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية وكل من يهتم بالمدرسة العمومية وتدريس أبناء الشعب المغربي، قضية المرسومين إذن هي قضية كل الشغيلة التعليمية أولا والشعب المغربي أخيراً، على الجميع أن يتجند للدفاع عن المدرسة والمدرس ومنه النهوض لمواجهة هذا المخططات التخريبية الذي تستهدف مقعد كل مغربي في التعليم، وحق كل شاب في منصب شغل، مخطط يبدأ بإصدار المرسومين وحرمان عشرة ألاف المغاربة من الشغل وينتهي برفع اليد عن التعليم العمومي وتشجيع التعليم الخاص.

إسبانيا: الاتفاق الانتخابي بين حزبي بوديموس واليسار المتحد يرعب اليمين

في09 ماي الماضي، أعلن حزبا اليسار المتحد وبوديموس عن اتفاق للوحدة الانتخابية، استعدادا للانتخابات العامة، المزمع إجراؤها يوم 26 يونيو المقبل. وسوف يكون لأعضاء المنظمتين فرصة للتصويت على هذا الاتفاق في استفتاء سينظم خلال هذا الأسبوع.

يشمل الاتفاق أيضا القوائم المشتركة التي كانت موجودة بالفعل خلال انتخابات 20 دجنبر قائمة En Comú Podem – (معا نستطيع) في كاتالونيا، وقائمة En Marea – (لنركب المد) في غاليسيا وقائمة فالنسيا. ويدافع ماركسيو منظمة Clases Lucha de (الصراع الطبقي) عن ضرورة اتفاق على صعيد إسبانيا كلها، وهو ما حالت دون تحقيقه حتى الآن المصالح الضيقة لبعض أعضاء أجهزة المنظمتين.

استقبل الاتفاق بحماس كبير من طرف آلاف المناضلين ويحتمل أن يغير سيناريو انتخابات 26 يونيو رأسا على عقب. لقد تمت الدعوة إلى هذه الانتخابات الجديدة بعد عدم التوصل إلى اتفاق على تشكيل الحكومة بناء على نتائج انتخابات 20 دجنبر الماضي. وقد تمحورت معظم محادثات تشكيل الحكومة حول مسألة ما إذا كان الحزب الاشتراكي الإسباني (PSOE) سيفضل التحالف مع الحزب 'الإصلاحي' اليميني Ciudadanos (مواطنون) أو مع القوى الموجودة على يساره، بما فيها حزبا بوديموس واليسار المتحد.

في الواقع، تمكن حزب بوديموس بمهارة من وضع قادة الحزب الاشتراكي في معضلة الاختيار بين إما تشكيل حكومة من اليسار أو حكومة من اليمين. وهذا مثير للاهتمام لأن قادة حزب بوديموس قد أصروا دائما على القول بأن التقسيم على أساس اليمين واليسار قد عفا عليه الزمن وأنه لم يعد مفيدا وأوضحوا أن المسألة الآن هي "من هم في الأسفل، ضد أولئك الذين هم فوق".

لقد تمت هزيمة هؤلاء الذين، داخل حزب بوديموس وحزب اليسار المتحد، عارضوا، لأسباب مختلفة، أي اتفاق للوحدة.

من المرجح أن مجرد تكرار انتخابات دجنبر لم يكن ليسفر عن أي تغييرات كبيرة في تشكيلة البرلمان، مما كان من شأنه أن يؤدي إلى أفق مسدود جديد. إلا أن الاتفاق الانتخابي غير المعطيات. وتظهر استطلاعات الرأي حاليا أن جمع أصوات حزب بوديموس وأصوات حزب اليسار المتحد سيسمح لهما بتجاوز الحزب الاشتراكي في عدد الأصوات المحصل عليها، وربما حتى في عدد المقاعد. النظام الانتخابي الاسباني، المبني على أساس الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظة، أضر بحزب بوديموس خلال الانتخابات الأخيرة: ففي العديد من المحافظات الأصغر الممثلة بثلاثة نواب أو أربعة، لم يتمكن من تحقيق الأصوات اللازمة للحصول على أي منتخب. إن إضافة أصوات اليسار المتحد قد يعني زيادة قدرها 15 إلى 20 مقعدا. بل ومن الممكن أنه بفضل التأثير المضاعف لهذه القائمة المشتركة أن يصيرا قادرين على منافسة الحزب الشعبي الحاكم على المركز الأول.

ينص الاتفاق على تشكيل منبر مشترك لكنه يسمح للمنظمتين بالكثير من الاستقلالية الذاتية للدفاع عن النقاط الأخرى وتنظيم حملاتهما الخاصة بشكل مستقل. ومع ذلك فمن المرجح أن تكون هناك تجمعات جماهيرية مشتركة بين البرتو غارثون وبابلو اغليسياس وغيرهما من الشخصيات القيادية المعروفة وهو ما سوف يخلق تأثيرا هاما في جميع أنحاء البلاد.

لقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مؤخرا مركز الأبحاث السوسيولوجية، في أبريل، أن نوايا التصويت المباشرة لحزبي اليسار المتحد وبوديموس، بالإضافة إلى "الإعجاب"، من شأنها أن تضعهما في مرتبة أعلى من الحزب الشعبي (19,8 % لحزبي اليسار المتحد وبوديموس، مقابل 19,2 % للحزب الشعبي و18 % للحزب الاشتراكي). بطبيعة الحال ما يزال الوقت مبكرا (لن تبدأ الحملة حتى 10 يونيو) وما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، إلا أن منظور هزيمة حكومة الحزب الشعبي التقشفية الممقوتة يمكنه أن يبث الحماس في صفوف فئة من الشباب التي امتنعت عن التصويت في دجنبر الماضي وكسب قسم من ناخبي الحزب الاشتراكي الغاضبين على رفض حزبهم عقد صفقة مع حزب بوديموس. ومن المعبر أن نفس الاستطلاع يظهر أن حزب بوديموس بالإضافة إلى اليسار المتحد يتصدران أصوات الفئات العمرية ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 55 سنة.

حتى لو جاء التحالف الانتخابي بين حزبي بوديموس واليسار المتحد في المرتبة الثانية، فإن ذلك من شأنه أن يضع الحزب الاشتراكي في موقف أكثر صعوبة: سوف يضطر إلى الاختيار بين السماح لحكومة الحزب الشعبي بتشكيل الحكومة (وفقدان المزيد من ناخبيه نتيجة لذلك) أو الدخول كشريك صغير في ائتلاف مع حزب بوديموس، وهو الشيء الذي تخشاه الطبقة الحاكمة كثيرا.

سوف نشهد الآن انطلاق أشرس حملات الهجمات والافتراءات والأكاذيب ضد القائمة المشتركة من طرف كل وسائل الإعلام الرأسمالية. سوف يعيدون إحياء السياسيين ورجال الدولة البرجوازيين (يتبادر إلى الذهن هنا فليبي غونزاليس) لانتقاد حزبي بوديموس واليسار المتحد والتحذير كذلك من "المخاطر" المحدقة بالبلد إذا ما تم انتخابهما. وبالفعل لقد وصف "كاتب للرأي" في الصحيفة اليمينية ABC اتفاق بوديموس واليسار المتحد بكونه "الستالينية القديمة والفاشية الحديثة"!!

ووصف زعيم الحزب الاشتراكي، سانشيز، الاتفاق باعتباره اتفاقا "لليسار المتطرف"، في حين وصفه راخوي بأنه "تحالف المتطرفين والراديكاليين". أما المتحدث باسم الحزب الشعبي في البرلمان، رافائيل هيرناندو، فقد وصفه بأنه "تحالف بين الشيوعية الكوبية والفنزويلية"وشبهه بـ "الأنظمة الماركسية اللينينية في كوريا الشمالية والصين وبوليفيا وفنزويلا وكوبا". لكن كل ذلك يأتي بنتائج عكسية، ولقد رأينا ذلك من قبل.

يقوم برنامج قوائم اليسار المتحد وبوديموس على البرنامجين الذين سبق للمنظمتين تقديمهما في انتخابات دجنبر الماضي (والذين كانا متشابهين في جوهرهما)، أي برنامج عام من الإصلاحات، ضد التقشف، وإلغاء أسوء قوانين حكومة الحزب الشعبي (بما في ذلك قانون وريت[1] في ميدان التعليم ، وقانون استهداف الحقوق الديمقراطية، والإصلاحين المضادين الأخيرين لقانون العمل، الخ)، واتخاذ تدابير ضد عمليات الإخلاء، وبطء وتيرة خفض العجز، والمزيد من الإنفاق الحكومي،...

يظهر الحماس الذي عبر عنه الآلاف من النشطاء والجماهير تجاه اتفاق الوحدة بين بوديموس واليسار المتحد، الرغبة في إحداث تغيير جوهري في المجتمع ومعارضة عميقة الجذور للنظام الاقتصادي الفاشل والنظام السياسي الفاسد. لكن المشكلة هي أن البرنامج الذي يدافع عنه قادة المنظمتين لا يجيب عن السؤال الرئيسي وهو من أين سيأتي المال الضروري لتمويل هذا التراجع عن سياسة التقشف.

الرأسمالية الاسبانية في أزمة والرأسمالية الأوروبية في أزمة والنظام الرأسمالي العالمي كله يتجه نحو ركود جديد. والاتحاد الأوروبي يطالب بالفعل أي حكومة جديدة في اسبانيا بتخفيضات تتراوح قيمتها ما بين 10 و12 مليار أورو، إذ أن حكومة الحزب الشعبي اليمينية قد تخلفت عن تخفيض العجز بنحو نقطة مئوية في عام 2015. سوف يجد قادة حزبي بوديموس واليسار المتحد أنفسهم، إذا ما وصلوا إلى السلطة وعندما سيصلون إليها، أمام نفس الوضع الذي واجه سيريزا وتسيبراس بالفعل، أي: لا إمكانية لأية إصلاحات في ظل حدود الرأسمالية المأزومة.

مهمة الماركسيين هي مرافقة جماهير العمال والشباب في عملية التعلم هذه من خلال تجربتهم الخاصة، والمرحلة الضرورية في هذه العملية هي هزيمة الحزب الشعبي ووصول حزب بوديموس إلى السلطة بشكل أو بآخر. إننا نشارك في نضالاتهم، سواء الانتخابية أو غيرها، وفي نفس الوقت نشرح لهم بصبر أن ما يريدونه لا يمكن أن يتحقق فعلا إلا بإسقاط صرح الرأسمالية الفاسد كله.

هوامش:

[1] هو José Ignacio Wert ، وزير التعليم والثقافة والرياضة الاسباني في حكومة الحزب الشعبي الحاكم ما بين 22 دجنبر 2011 و26 يونيو 2015. وقد اطلق اسمه على القانون الذي اقترحه عندما كان في الحكومة والذي يتضمن الكثير من التراجعات في ميدان التعليم.

المكسيك: القمع في أواكساكا، يجب أن يسقط مخطط تخريب التعليم، يجب أن تسقط حكومة القتلة!

منذ سبعة أيام أقام المعلمون والسكان ببلدة نوشيختلان (Nochixtlán)، بأواكساكا، المتاريس ونصبوا الحواجز على الطرق لمنع عناصر الشرطة الفدرالية وقوات الدرك من دخول العاصمة، واليوم قامت عناصر الشرطة الفدرالية بإزالة الحواجز بعنف، ولجأت حتى إلى استخدام الأسلحة النارية، والحصيلة: خمسة قتلى و51 جريحا و21 معتقلا. وقد أدى تدخل الشرطة العنيف إلى إقامة حواجز جديدة على الطرق في عاصمة أواكساكا، ويستعد المعلمون والمنظمات الاجتماعية والشعبية لمواجهة هجوم الشرطة.

إصلاح قطاع التعليم بطابع الخوصصة

في سنة 2013 تمت المصادقة على ما يسمى بالإصلاح المشئوم للتعليم، المقترح من قبل الحكومة الفدرالية، وهو ما أثار مظاهرات حاشدة للمعلمين، كان مركزها في الولايات والجهات حيت توجد التنسيقية الوطنية لعمال التعليم (CNTE) والقطاع الديمقراطي المنشق عن النقابة الوطنية لعمال التعليم (SNTE).

تعرض ما يسمى بإصلاح التعليم لانتقادات ومساءلة من قبل المعلمين والأكاديميين والباحثين والصحفيين، لأنه يركز على قضايا العمل، ويزعم أنه على المعلمين أن يتقدموا لإجراء تقييم لأدائهم الأكاديمي، لكنه لا يوضح من سوف يقوم بذلك التقييم وما هي المعايير التي سيعتمدها ومدى شفافية هذا النظام الذي يسعى فقط للقضاء على هيئة التدريس التي شكلت تاريخيا شوكة في حلق الدولة.

ووفقا للويس هرنانديز نافارو، احد الصحفيين الذين ينتقدون الإصلاح التعليمي، فإن المرحلة الأولى من اختبار التقييم كان بها الكثير من الأخطاء.

«تشمل هذه الأخطاء الركن الأساسي لعملية التقييم، وهو الاختبار. كان يجب، في الواقع، وضع ذلك الاختبار، قبل تعميمه، موضع التجريب لمعرفة ما إذا كان مناسبا أو يحتاج لتغيرات. لكن لم يحدث ذلك. إذ تم بسرعة فرضه بالقوة. وكانت النتيجة سيئة جدا. وقد كشف الكثير من المعلمين كيف أن الأسئلة التي طرحت كانت سخيفة وصيغت بشكل سيئ وكان لها معنى مزدوج».

أدى تنفيذ المرحلة الأولى من التقييم إلى طرد أكثر من ثلاثة آلاف معلم/ة في 28 ولاية. وبسبب مظاهرات المعلمين في أواكساكا وميتشواكان وغيريرو وتشياباس، تمت عسكرة المقرات لضمان تنفيذ اختبار التقييم، وفي بعض الأماكن فشل بسبب الإقبال الضعيف.

أما بالنسبة لاستقلالية إدارة الإصلاح التربوي فيفسر هيرنانديز نافارو قائلا: «يفتح التشريع الباب، باسم الاستقلالية وبحجة إشراك أولياء الأمور في إدارة وصيانة المدارس، لإضفاء الشرعية على دخول الشركات لمراكز التدريس، ليصبح النص الدستوري الذي يضمن التعليم العام المجاني مجرد حبر على ورق. وهذا ما يسمى بالخصخصة».

يتلخص هنا مضمون ما يسمى بالإصلاح التعليمي، وما عرضته السلطة التعليمية لا يتعلق بإصلاح في المحتوى قد يؤدي إلى تحسين البنية التحتية الأكاديمية، ولا تتحدث عن كيف سيتم حل مشكلة التأخر التعليمي عند 32 مليون شخص في البلاد. بل يتعلق الأمر بإصلاح لقانون الشغل يهدف، تحت ذريعة تقييم المعلمين، لتسريح الآلاف منهم على الصعيد الوطني.

وبالإضافة إلى الإصلاح التعليمي سيسمح بفتح الباب أمام خصخصة التعليم الأساسي حيت سيقع على أكتاف أولياء الأمور تمويل جزء من تكاليف الدراسة عن طريق فرض الرسوم.

وقد كان كلاوديو اكس غونزاليس، رجل الأعمال ونصير سالیناس سابقا، جنبا إلى جنب مع مجموعة من "المنظمات المدنية" التي تخدم مصالح مجموعة من رجال الأعمال، هم المروجون الرئيسيون لهذا الإصلاح ومنفذوه هم الحكومة الفدرالية، وعلى رأسها وزير التعليم العمومي، أوريليو نونيو "الرقيب".

ما هي غايتهم؟ جعل التعليم سلعة، وتنفيذ نماذج تعليمية تقوم على المنافسة، ووضع تقييم موحد، من أجل إعداد الطلاب فقط من أجل العمل وتلبية حاجيات رجال الأعمال إلى اليد العاملة والقضاء على التعليم الشامل والنقدي، الذي يتيح للطالب التحليل العلمي لمحيطه.

وباختصار، إن إصلاح التعليم يحركه قطاع رجال الأعمال ومنفذوه هم المسؤولون الحكوميون الذين يخدمون مصالح هذا القطاع من البرجوازية المكسيكية.

مقاومة التنسيقية الوطنية لعمال التعليم (CNTE) وهيئة التعليم

التنسيقية الوطنية لعمال التعليم (CNTE) هي التيار والجناح الديمقراطي في النقابة الوطنية لعمال التعليم (SNTE)، وقد ظهرت هذه التنسيقية سنة 1979، ومنذ ذلك الحين واصلت النضال ضد البيروقراطية والفساد والميولات نحو الاندماج بالدولة (charrismo) داخل النقابة. وأساليبها المعتمدة على الجموعات والديمقراطية في النضال من أجل الحصول على الحقوق النقابية، رسخت تقاليد عظيمة للنضال الديمقراطي وحتى الثوري بين صفوف قواعدها.

حاليا التنسيقية الوطنية لعمال التعليم لها وجود كبير في غيريرو وميتشواكان وأواكساكا وتشياباس، حيث تدير الفروع النقابية في تلك الولايات، كما أن هناك نشطاء للتنسيقية الوطنية لعمال التعليم وهيئة التعليم الديمقراطية في كل أنحاء البلاد تقريبا.

وقد دعت بشجاعة إلى إضراب وطني في 15 ماي، ودعت لمظاهرات حاشدة في الولايات التي لها بها وجود كبير، وتمكنت من جعل الآباء والمجتمعات المحلية ينضمون إلى النضال. كما قامت أيضا بتشكيل مركز وطني في العاصمة مكسيكو، والذي تم إخلائه مرتين من قبل الشرطة وهو الآن مازال قائما بساحة بلازا دي لا سيوداديلا.

وقد شمل إضراب المعلمين قطع الطرق والاستيلاء على المباني العامة، وكان رد الحكومة الفدرالية هو رفض الحوار واختيار القمع المفتوح. وقد وضع وزير التعليم العمومي، انريكي بينيا نييتو، شرطا سخيفا وهو أن تقبل التنسيقية الوطنية لعمال التعليم بالإصلاح التعليمي قبل فتح أي مفاوضات.

من بين القطاعات الرئيسية في إضراب المعلمين القسم الثاني والعشرون من أواكساكا، الذي تقوده الحركة الديمقراطية منذ عقود، وقد عمق تمرد عام 2006 وتشكيل المجلس الشعبي لشعوب أواكساكا (APPO) التقاليد الديمقراطية والثورية لدى المعلمين في تلك المنطقة.

حاولت الدولة كسر مقاومة المعلمين بالقمع المفتوح، في 12 يونيو ألقي القبض على سكرتير القسم الثاني والعشرون في إستمو، وبعد ساعات احتجزوا الأمين العام روبين نونيز في مكسيكو، وهذا الأسبوع اعتقلوا الأمين العام للقسم الثامن عشر في ميتشواكان.

أرسل نظام بينيا كتائب قوية من الشرطة الفدرالية لولاية أواكساكا، وقبل بضعة أيام في منطقة إستمو، قام المدرسون والسكان بوضع حواجز على الطرق لمنع الشاحنات التي تحمل قوات الشرطة من أن تصل إلى العاصمة أواكساكينيا.

شهدنا يوم الأحد 19 يونيو صور حرب، حين هاجمت فرق الشرطة الفدرالية الحاجز الطرقي في نوشيختلان، وقد دافع المعلمون والسكان عن أنفسهم ببسالة، مسلحين فقط بالعصي والحجارة قاوموا لساعات الهجوم الجبان للشرطة التي استخدمت الأسلحة النارية والغاز المسيل للدموع وطائرات الهليكوبتر؛ وكانت حصيلة هذا القمع الجبان خمسة قتلى، وعشرات المعتقلين والجرحى.

في حرب من جانب واحد، لم تحترم الشرطة أي حق من حقوق الإنسان، جرحاهم نقلوا إلى مستشفى محلي، تم الاستيلاء عليه لمنع استقبال المعلمين والقرويين الجرحى، أما جرحى الشعب فقد تم استقبالهم في كنيسة. في بعض الصور التي نشرت يمكن رؤية رجال الشرطة بالأسلحة النارية وبنادق ثقيلة. وقد وصف شعب أواكساكا القمع بأنه محاولة لإبادة أولئك الذين يقاومون إصلاح التعليم.

في هاسيندا بلانكا أقيمت المتاريس، وحتى الآن تراجعت الشرطة الفدرالية، بينما تحلق مروحيات الشرطة على المنطقة وحواجز الطرق التي ما تزال قائمة. وفي عاصمة أواكساكا أيضا، أفراد القسم الثاني والعشرين مستعدون لمواجهة وصول الشرطة الفدرالية.

على الرغم من أن مقاومة الشعب والمعلمين في أواكساكا نموذجية، فإن الحكومة الفدرالية تسعى لفرض خطط العمل في مجال التعليم، بالدم والنار. يجب ألا يمر قتل ثلاثة أشخاص دون عقاب، وقتلة رفاقنا يملأوننا بالشجاعة والحزن والغضب، والقتلة لهم أسماء: أوريليو نونيو، إنريكه بينيا نييتو والحكام الذين أيدوا القمع.

ينبغي أن يسقط الإصلاح التعليمي الرأسمالي، وينبغي أن تسقط حكومة بينيا نييتو القاتلة.

الجبهة الموحدة للنضال ضد الحكومة والقمع

لقد قاوم المعلمون بشجاعة الهجوم الحكومي القمعي، وتم نقل بعض قادتهم إلى سجون ذات حراسة مشددة، حيث يتم احتجاز معتقلي 7 يونيو 2014 كذلك. إن حكومة البرجوازية والأوليغارشية مستعدة لفرض الإصلاح التعليمي بأي وسيلة.

أوضح فريدريك إنجلز، رفيق كارل ماركس، أن الدولة هي في نهاية المطاف فرق من الرجال المسلحين في خدمة المِلكية، وهي في هذه الحالة ملكية البرجوازية والمصرفيين ورجال الأعمال، كما أوضحا في البيان الشيوعي أن السلطة السياسية هي السلطة المنظمة لطبقة لقهر أخرى.

ما نراه مع الإصلاح التربوي هو مقاومة قطاع من الطبقة العاملة -المعلمون- ضد المخططات والإصلاحات الهيكلية لممثلي الرأسمال الكبير وممثليهم في الحكومة. إن أولئك الذين وقعوا على شهادة وفاة الصراع الطبقي مخطئون.

لقد استخدمت البرجوازية وعملاؤها في الحكومة، كافة الوسائل المتاحة لإنهاء مقاومة المعلمين، وشنوا حملة تشويه في كبريات وسائل الإعلام، بنشر رسائل الكراهية ضد المعلمين. ومن هذا المنظور، يصير الآن في هذا البلد من الأفضل أن تكون مجرما على أن تكون معلما مضربا. لقد استخدموا كل قوة الدولة من أجل قمع احتجاجات المعلمين وضربهم وتفريقهم وقتلهم. وفي كل حراك يتم تعبئة الآلاف من رجال الشرطة لأجل هذه المهمة في تشياباس وميتشواكان وغيريرو وأواكساكا، لكن في مكسيكو لا تبقى حكومة المدينة متأخرة، فهي أيضا خادمة مطيعة للحكومة الفدرالية والبرجوازية، وقد حولت الزوكالو إلى أرض محرمة على مظاهرات المعلمين.

لقد اتضح الطابع الطبقي للدولة باعتبارها أداة للقمع في خدمة البرجوازية والأقوياء، لقمع المظاهرات والإضرابات ومقاومة عمال التعليم.

إن ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية، هي مطالب كبار رجال الأعمال والمصرفيين في مجال العمل والتعليم والمالية وغيرها؛ ومنفذتها هي حكومة بينيا نييتو.

إصلاح التعليم هو جزء من خطة شاملة للطبقة الحاكمة في بلادنا، وهي ليست على استعداد للتنازل بسهولة. من الضروري تمديد رقعة النضال بعد الأحداث الأخيرة في أواكساكا، فإذا كان من هم فوق متحدون، فإنه يجب علينا نحن العمال والشباب والفقراء والمضطهدين أن نفعل نفس الشيء.

تم تنظيم عدة مظاهرات لدعم المعلمين، وقاد الاتحاد الوطني للعمال مظاهرة ضد القمع، وانضمت وحدات من المركزية الجديدة للعمال إلى المظاهرات، ومؤخرا دعا طلبة معهد البوليتكنيك الوطني إلى خوض إضراب طلابي، وحتى في فالي دي سان كوينتين قام العمال الميامومون بأشكال تضامنية مع المعلمين، ودعا أندريس مانويل لوبيز أوبرادور [زعيم حزب الثورة الديمقراطية] وكذا حركة التجديد الوطني (Regeneración Nacional) لمظاهرة يوم 26 يونيو.

الإصلاحات الهيكلية أثرت أيضا على عمال المناجم وعمال النفط والطلاب والعاملين في مجال التعليم والعمال والموظفين، الخ ويشمل إصلاح قطاع الطاقة أيضا تسريح الآلاف من العاملين في قطاع النفط.

على الرغم من أن النضالات القطاعية ضد الإصلاحات قد حققت بعض النتائج، فإن الإصلاحات الهيكلية لم تتوقف، من الضروري الدعوة إلى جبهة وطنية لعمال البوادي والمدن للنضال، حيث يجب أن تشارك أيضا المنظمات الشعبية والاجتماعية والنقابية والطلابية والفلاحون ومنظمات مثل مورينا التي قررت اختيار الطريق الانتخابي، حيث تناقش خطة عمل للتضامن مع المعلمين وتوحيد النضال ضد الإصلاحات الهيكلية، وتوسيع إضراب المعلمين إلى قطاعات عمالية أخرى.

يجب الإطاحة بالإصلاح التعليمي الرأسمالي، لكن يجب أيضا إسقاط حكومة بينيا نييتو القاتلة، كخطوة أولى للنضال من أجل السلطة للشعب والعمال، حيث نكون نحن من يحدد مسار المجتمع وليس حفنة من رجال الأعمال وحكوماتهم.

لنناضل ضد الإصلاح التعليمي وضد حكومة بينيا نييتو وضد الرأسمالية!

هوامش مقال: "حتى لا يتحول الدجل إلى ماركسية"

[1] "قضية الصحراء من وجهة نظر ماركسية، قراءة في الرسالة المفتوحة للنهج الديمقراطي"

[2] عندما كان الستالينيون يريدون التحالف مع البرجوازية في بعض البلدان، كان يكفيهم أن يطلقوا عليها اسم 'وطنية' أو 'تقدمية'، الخ. كما كان في إمكانهم أن يبرروا ذبح الشيوعيين والعمال، بمجرد أن يطلقوا عليهم اسم 'خونة' أو 'مخربين' أو 'تحريفيين'، وما إلى ذلك. هذا ما قام به ستالين ونفس الشيء قام به ماو تسي تونغ حتى مع بعض الإقطاعيين حين أطلق عليهم اسم 'مستنيرين'، وفي كلتا الحالتين لم يكن من الضروري أن ينطبق المفهوم على الواقع.

[3] ماركس وإنجلز: البيان الشيوعي، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات الجمل. ط- 1، 2015. ص، ص: 51- 52.

[4] نفسه : ص: 63

[5] نفسه. ص: 64

[6] نفسه. ص، ص: 65- 66

[7] نفسه. ص: 66

[8] النهج الديمقراطي: وثائق المؤتمر الوطني الثالث. 2012. مطبعة كوتر برنت- الرباط. ص: 06.

[9] إلى الأمام: "سقطت الأقنعة، فلنفتح الطريق الثوري"

[10] Ted Grant : Rusia de la revolución a la contrarrevolución. P :185

[11] نقلا عن كتاب آلان وودز وتيد غرانت: لينين وتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقية. ترجمة هيئة تحرير موقع ماركسي (www.marxy.com) ط 1. 2013. ص: 126.

[12] Ted Grant : Rusia de la revolución a la contrarrevolución. P :185

[13] لينين: الأعمال الكاملة بالانجليزية، المجلد 36، ص، 567. نقلا عن آلان وودز وتيد غرانت: لينين وتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقية .ص، 110.

[14] ورد في لينين وتروتسكي، نفسه، ص، 111.

[15] ورد في لينين وتروتسكي، نفسه، ص، 113.

[16] لينين: ورد في لينين وتروتسكي، نفسه، ص، 113.

[17] لينين: الأعمال الكاملة بالانجليزية، المجلد 33، ص، 490. نقلا عن آلان وودز وتيد غرانت: لينين وتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقية .ص، 114.

[18] نفسه، ص، 114.

[19] آلان وودز وتيد غرانت: لينين وتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقية. ص: 109.

[20] يضيق المجال هنا عن ذكر جميع الأسباب انظ على سبيل المثال: آلان وودز وتيد غرانت: لينين وتروتسكي، ما هي مواقفهما الحقيقية.

[21] نفسه: ص، 110.

[22] نفسه: ص، 111.

[23] Pierre Broué : Trotsky. P : 867.

[24] ضابط سابق في الجيش القيصري، مهاجر أبيض بعد الثورة وعميل لجهاز المخابرات الذي اسسه ستالين لتعقب واغتيال قادة المعارضة اليسارية في الخارج.

[25] تيركول أنتون (1892- 1957) جنرال في الجيش الأبيض، صار عميلا لمخابرات ستالين ونفذ العديد من العمليات ضد المعارضة اليسارية وتروتسكي.

[26] ن. ف. سكوبلين (1885- 1938) جنرال في الجيش الأبيض أثناء الحرب الأهلية، ثم صار عميلا للغيبيو قبل أ "يختفي" بدوره في ظروف غامضة.

[27] Pierre Broué , Op cit. p : 868.

[28] Pierre Broué , Op cit. p 826.

[29] Ted Grant : Rusia de la revolución a la contrarrevolución. P :167.

[30] Rusia de la revolución a la contrarrevolución. P :169

[31] تروتسكي، نقلا عن كتاب تيد غرانت: Rusia de la revolución a la contrarrevolución. P :164

[32] Pierre Broué , Op cit. p 173.

فرنسا: لقد بدأت المعركة الحاسمة ضد قانون العمل!

لقد دخلت المعركة ضد قانون العمل مرحلة جديدة وحاسمة. وقد غير تطور الإضرابات والإغلاقات المفتوحة، في عدد من القطاعات الرئيسية للاقتصاد، من ديناميات الحركة. كل شيء يتسارع. وبعد سلسلة من "أيام الحراك" خلال الشهرين الماضيين - والتي ردت عليها الحكومة بالعنف البوليسي وقانون 49-3 (مادة خاصة في الدستور تسمح للحكومة بتجاوز البرلمان وإصدار مراسيم قوانين) - صار هدف الحركة المنطقي والفوري الآن هو شل الاقتصاد. هذا هو الطريق الوحيد لتحقيق النصر.

وتماما مثلما كان الحال خلال حركة الإضرابات التي اندلعت في خريف عام 2010، يوجد عمال النقل وعمال قطاع النفط في طليعة الحركة. وقد سارعت الحكومة على الفور إلى إرسال شرطة مكافحة الشغب لمهاجمة اغلاقات مستودعات الوقود. لكن وردا على ذلك، صوت عمال عدة مصافي لصالح وقف الإنتاج. في مواجهة الحراك العمالي الحازم والجماعي، صار القمع البوليسي يأتي بنتائج عكسية من وجهة نظر الحكومة. لقد أدى في الواقع إلى المزيد من تجذير النضال. في أعقاب اغلاق مصفاة Total في فيزين (Feyzin)، قرب ليون، أوضح إريك سيليني (عن نقابة الكنفدرالية العامة للشغل، بشركة Total) لوكالة فرانس برس: «أن العمال هم أكثر حماسا من أي وقت مضى، حتى أولئك الذين كانوا في البداية مترددين نوعا ما. **لقد دخلنا منعطفا حاسما في التعبئة**». (التشديد من عندنا)

دروس خريف عام 2010

تدعو الهيئة البين- نقابية (التي تضم نقابات الكنفدرالية العامة للشغل (CGT) ومتضامنون (Solidaires) والقوات العمالية (FO) والفدرالية النقابية الوحدوية (FSU) والاتحاد الوطني لطلبة فرنسا (UNEF) والاتحاد الوطني لتلاميذ الثانوي (UNL) ورابطة الحقوق الدولية للنساء (LDIF))، إلى "يوم حراك" وطني جديد في 26 ماي، ويوم آخر في 14 يونيو. لكن أيام الحراك هذه لا يمكن أن تكون لها فائدة الآن إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بحركة الإضرابات الجارية؛ إن هدفها هو دعم هذه الحركة الإضرابية وخصوصا توسيع نطاقها. لقد تجاوزت الحركة مرحلة التعبئة ليوم واحد؛ ومن الواضح أنها لا تستطيع في حد ذاتها، أن تجبر الحكومة على التراجع. لقد انتقلت بؤرة الصراع إلى حقل الإضرابات المفتوحة. وهناك الآن خياران: إما أن تتطور الإضرابات وتتوسع إلى قطاعات جديدة، أو أن الحركة ستتعرض للهزيمة.

في خريف عام 2010، وفي مواجهة هجوم حكومي آخر ضد المعاشات التقاعدية، انطلق إضراب مفتوح في عدة قطاعات أساسية: المصافي والموانئ ووسائل النقل العامة والطرق وقطاع جمع القمامة وغيرها. وفي ذروتها كان لهذه الإضرابات تأثير كبير على الاقتصاد، لكنها في النهاية لم تحقق الانتصار. وسائل النقل العام، على سبيل المثال، كانت مشلولة جزئيا فقط. وقادة الاتحادات النقابية - بمن فيهم برنار تيبو (CGT) - لم يدعوا لتمديد حركة الإضرابات المفتوحة. اقتصروا على الدعوة إلى "أيام حراك!" جديدة (كان هناك 14 يوما في المجموع). وفي ثلاث مناسبات (خلال أيام 12 و16 و19 أكتوبر) خرج إلى الشوارع ما بين 3 ملايين و3 ملايين ونصف المليون شخص إلى الشوارع. لكن الحكومة لم تستسلم. وبسبب عزلتهم عاد العمال المضربون في نهاية المطاف إلى العمل. وتم تطبيق برنامج تخريب معاشات التقاعد.

منذ عام 2010، خلقت انعكاسات الأزمة الرأسمالية وسياسات التقشف وضعا متفجرا. وفي السنوات الست الماضية استمرت التوترات في الاحتداد. يتجلى هذا بوضوح من خلال التعبئة القوية بين الشباب وحركة Nuit Debout. وبالتالي فإن الإمكانية التي تمتلكها الحركة الحالية هي أكبر حتى مما كانت عليه في عام 2010. لكن، وكما كان عليه الحال في عام 2010، تعتبر نقطة ضعف الحركة هي موقف واستراتيجية القيادة النقابية.

ضغط القواعد النقابية

إن موقف CGT حاسم، بالنظر إلى الموقع الذي تحتله داخل الحركة العمالية. لقد تميز مؤتمرها، الذي انعقد في منتصف أبريل الماضي، بتدخل العديد من المندوبين الذين طالبوا القيادة الوطنية بالتحضير بجدية لحركة إضرابات مفتوحة. كما تعرضت استراتيجية تنظيم "أيام الحراك" للانتقادات مرارا وتكرارا. واستجابة لهذا الضغط من الأسفل، مررت القيادة قرارا يدعو لـ «تنظيم جموعات عامة في الشركات والقطاع العام لكي يتمكن العمال من القرار على أساس مطالبهم وبشكل وحدوي بخصوص الإضراب وامتداده. من أجل فرض سحب قانون العمل وفتح مفاوضات حقيقية حول التقدم الاجتماعي». وفي مقابلة معLa Provence ، في 21 أبريل، قال فيليب مارتينيز: «نحن منفتحون على جميع أشكال النضال، بما في ذلك الإضراب غير المحدود، لكن الشغيلة هم من يقررون من خلال الجمع العام والخطوة الأولى هي تنظيم التجمعات العامة».

من المستحيل، بطبيعة الحال، تنظيم إضراب مفتوح جدي ضد إرادة غالبية العاملين في أي شركة. كما أنه من الواضح أيضا الحاجة إلى تنظيم الجموعات العامة. إن المناضلين النقابيين يفهمون هذا، إلا أن ما يحتاجونه واضح، إنهم يحتاجون إلى موقف كفاحي وحازم من طرف قيادتهم الوطنية. عندما يدعون إلى جمع عام للعاملين في الشركة، فإنهم يحتاجون ليبينوا لهم أن CGT- بدءا من قيادتها الوطنية - لن تتركهم وحدهم وأن CGT ستخوض حملة ممنهجة ونشيطة وواسعة لحشد أكبر ما يمكن من القطاعات إلى جانب الحركة. وفي مواجهة قانون العمل، لا يمثل الإضراب المفتوح مجرد "شكل من أشكال النضال" من بين أخرى، كما قال مارتينيز، بل هو الآن الشكل الوحيد للنضال الذي يمكن أن يؤدي إلى النصر. هذه هي الرسالة التي ينبغي لقيادة CGT أن تتبناها، أما بدون ذلك، فإن العمال في الجمع العام سينظرون وراء ظهور زملائهم النقابيين نحو قيادة CGT وعندما سيرون موقفا مترددا متذبذبا سيقولون: "إننا نخاطر، إذا ما أضربنا، بأن نترك لوحدنا."

في أعقاب مؤتمر CGT، استمر ضغط القواعد في التصاعد، وخاصة منذ بداية الإضرابات المفتوحة الاسبوع الماضي. يوم السبت 20 ماي، جاء مارتينيز لدعم المضربين بالقرب من فالنسيان، فأحاط به العمال وهم يهتفون: "الإضراب العام!"، فقال مارتينيز: «الإضراب ينتشر. عمال أربع مصاف مضربون. (..) وCGT تقترح توسيع نطاق الاضرابات. يجب أن تنتشر إلى قطاع صناعة المعادن، وقطاع التجارة أيضا»، وهذا هو بالضبط ما يجب أن تقوله قيادة CGT. يجب ألا يعلنوا هذا فقط بمناسبة جمع للعمال المضربين، مثلما حدث يوم السبت، بل بشكل منظم وفي جميع وسائل الإعلام، وبكل الوسائل التي في متناول CGT من خلال تنظيم حملة كبيرة من التعبئة الوطنية وخطة معدة بشكل متقن.

لا وقت نضيعه!

بحكم طبيعته بالذات، يجب أن يكون توسيع نطاق الإضراب المفتوح سريعا، فكل يوم مهم. لا يمكن للمرء أن يطلب من عمال النقل وعمال مصافي النفط انتظار دعم عمال القطاعات الأخرى إلى أجل غير مسمى. يمكن ليوم حراك 26 ماي، الذي أعلنت عنه الهيئة البين نقابية، أن يلعب دورا في دعم وتوسيع حركة الإضراب. لكن ماذا عن يوم حراك 14 يونيو؟ إنه سيأتي بعد ثلاثة أسابيع. وحتى ذلك الحين، إما أن تنتشر حركة الإضراب المفتوح إلى لقطاعات أخرى، أو أن الحركة تكون قد انحسرت. هذا هو على الأقل الاحتمال الأرجح، بالنظر إلى دروس عام 2010.

يوم 20 ماي، وفي بيان يعلن التعبئة ليوم 14 يونيو، أوضحت الهيئة البين نقابية أن «المنظمات قررت تعزيز حراكها من خلال تنظيم إضراب ليوم واحد مع تظاهرة وطنية في باريس، يوم 14 يونيو، مع بداية المناقشات في مجلس الشيوخ. وتدعو إلى تكثيف التعبئة بأشكال متنوعة حتى حلول ذلك الحين». نجد هنا الفكرة الخطيرة بخصوص "التعبئة بأشكال متنوعة" في حين أن السلاح الوحيد الفعال الآن هو الإضراب المفتوح وتوسيع نطاقه. ينبغي للهيئة البين نقابية أن تركز كل قواها وقوى مناضليها على هذا الهدف. دون إضاعة للوقت، يجب أن نوسع نطاق الحركة إلى "الصناعات المعدنية والتجارة"، كما قال مارتينيز يوم السبت. يجب علينا أن نبدأ مع القطاعات الأكثر كفاحية والأكثر نضالية لقيادة بقية القطاعات وراءها.

لقد تم اختيار يوم 14 يونيو لأنه يتوافق مع افتتاح "المناقشات في مجلس الشيوخ". لكن ما الفائدة من وراء جعل التعبئة النضالية رهينة بالأجندة البرلمانية؟ إذا ما تطور بسرعة إضراب مفتوح قوي، فإن مجلس الشيوخ لن يناقش أي شيء، لأن الحكومة ستستسلم آنذاك. وفكرة ممارسة "الضغط" على البرلمانيين سخيفة لأن الحكومة قد طبقت المادة 49-3! وبالمناسبة، لقد أظهرت هذه الأحداث أن ما يسمى بالاشتراكيين "المتمردين" يريدون "معارضة" قانون العمل، لكن ليس بما يكفي لاسقاط الحكومة، إذ لم يصوتوا لصالح ملتمس الرقابة. لن تلجأ الحكومة مرة أخرى إلى الخدمات البرلمانية إلا إذا تطلبت ذلك ديناميات الصراع وفقط من أجل إنقاذ القانون من خلال التضحية بهذه المادة أو تلك. وهي الآن تسعى إلى إشراك القادة النقابيين في المناورة. يوم السبت أكد مارتينيز قائلا: نحن ببساطة ووضوح نناضل من أجل سحب القانون. ينبغي الثبات على هذا الموقف حتى النهاية.

يعلن بيان نفس الهيئة عن تنظيم «استفتاء كبير في الشركات والإدارات والجامعات في الأسابيع المقبلة بالتوازي مع المناقشة البرلمانية لمواصلة النقاشات حول قانون العمل بين العمال والشباب، لفرض سحب النص ولكسب حقوق جديدة وتطوير وظائف شغل مستقرة وعالية الجودة». ومرة أخرى هناك تفاوت بين الاستراتيجية وبين الديناميات الحقيقية للصراع الجاري على الأرض. لم تعد هناك حاجة لـ "استفتاء كبير" لإثبات أن الغالبية العظمى من العمال يعارضون قانون العمل، فكل استطلاعات الرأي تشير بالفعل إلى ذلك. لم يعد معظم العمال بحاجة إلى من يقنعهم بالطابع الرجعي لهذا القانون، إنهم بحاجة إلى من يقنعهم أن نضالاتهم يمكن أن تؤدي إلى النصر، إنهم بحاجة إلى استراتيجية ومنظورات واضحة وهجومية.

هل هدف هذا "الاستفتاء الكبير" هو إقناع الحكومة؟ سيكون ذلك سخيفا. الحكومة تعرف أن أغلبية العمال يعارضون قانون العمل، لكنها تتلقى الأوامر من فدرالية أرباب العمل (MEDEF). وليس من "استفتاء كبير" للعمال. وسوف تتراجع فقط عندما تواجه حركة إضراب مفتوح قوي. ولذلك يجب على جميع قوى الحركة العمالية التركيز على هذا الهدف وليس هناك وقت نضيعه: إن الأيام المقبلة ستكون حاسمة.

وأخيرا، إن مطلب "تطوير وظائف شغل مستقرة وعالية الجودة"، المذكور في بيان الهيئة البين نقابية هو هدف جدير بالثناء، لكنه مطلب غير قابل للتحقيق في ظل الرأسمالية الغارقة في الأزمة، والتي تعني بالعكس الانحطاط الاجتماعي الدائم. علينا أن نشرح هذه الحقيقة للعمال. إذا كانت النقابات تريد حقا النضال من أجل "تطوير وظائف شغل مستقرة وعالية الجودة"، يجب عليها أن تدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ضد سلطة الرأسماليين، أي ضد سيطرتهم على الاقتصاد. يجب علينا تحويل النضال الدفاعي ضد قانون العمل إلى نضال هجومي ضد سلطة وامتيازات الـ "200 عائلة" من الرأسماليين الذين يسيطرون على كل شيء، ويقررون كل شيء في هذا البلد.

مقتطفات من البرنامج الانتقالي

طوال عقود وعقود والجماهير الكادحة – المغربية والصحراوية- تناضل بشراسة النمور ضد الدكتاتورية والاستغلال والقهر القومي. لكن المأساة هي أن كل تلك النضالات البطولية والتضحيات تذهب هباء وتبقى بدون أفق بسبب غياب برنامج ثوري يكثف مطامح وآمال الجماهير في نقاط واضحة تعبر عن أشد مطالبها إلحاحا وتوسع أفقها باستمرار. برنامج انتقالي يشكل الجسر بين النضالات الآنية وبين النضال من أجل التغيير الاشتراكي للمجتمع.

في هذا السياق ننشر مقتطفات من برنامجنا الانتقالي على صفحات الجريدة، بحيث يتضمن كل عدد موضوع معين، وللراغبين في الإطلاع على البرنامج الانتقالي كاملا يمكنه اقتناء العدد 11 من جريدتنا "الشيوعي" (يناير 2014) من المناضل الذي يوزع الجريدة، أو الاطلاع عليه على موقع ماركسي.

نطرح هذا البرنامج للطبقة العاملة المغربية والشعب الصحراوي وعموم الكادحين والمناضلين العماليين والشباب الثوري الباحثين عن بديل ماركسي اشتراكي ثوري، بحيث يتناول مواضيع: الأجور، **البطالة**، النقابات، النساء، الأسرة، السياسة الزراعية، الخوصصة، الصحة، التعليم، السكن، الديون، الضرائب، السياسة الخارجية، الجيش والشرطة، حقوق الشعب الصحراوي، جهاز الدولة.

البطالة:

« إن حق العمل هو الحق الجدي الوحيد في متناول العامل في مجتمع قائم على الاستغلال» - تروتسكي - لذا فإن حرمان فئات واسعة من أبناء الطبقة العاملة من هذا الحق ورميهم إلى البطالة، يشكل عمليا حكما عليهم بالانحطاط والموت جوعا أو العيش على الصدقات و"التضامن العائلي". بينما هي وسيلة أخرى لدى الرأسمالي لمضاعفة أرباحه عبر الضغط أكثر على العمال وتكثيف استغلالهم. ما الذي ننتظره من نظام ينتعش ببؤسنا؟ نحن الماركسيون نناضل من أجل:

- توفير منصب شغل للجميع (نساء ورجالا) لائق وثابت ويتناسب مع مؤهلات العامل وقدراته.
- لا للمرونة ولعقد الشغل المحدودة، نعم لعقد عمل دائم ومنصب شغل قار.
- حق جميع العمال المؤقتين في منصب شغل قار وحقوق كاملة.
- لا لمدونة الشغل الرجعية وكل القوانين التي تضرب مكتسبات العمال (قانون الإضراب...) نعم لقوانين يصوغها ممثلو العمال.
- تخفيض ساعات العمل الأسبوعية إلى 35 ساعة، دون إنقاص الأجر. وفي مواجهة التسريحات وإعادة هيكلة الشركات، نطالب بتقسيم ساعات العمل بين جميع العاملين!
- منع الساعات الإضافية والعمل الليلي.
- في حالة الإغلاقات، بمبرر الإفلاس، نطالب بفتح الملفات والرقابة العمالية عليها ومعاقبة حالات الفساد والتخريب والتبذير.
- مصادرة كل المصانع التي أغلقها الباطرونا وفتحها ووضعها تحت رقابة ممثلي العمال المنتخبين ديمقراطيا والنقابات.
- منع تشغيل الأطفال أقل من 16 سنة منعا كليا (الأطفال مكانهم مقاعد الدراسة!) وتعويضهم بشباب عاطلين بمناصب ثابتة وحقوق كاملة.
- تعويض عن البطالة يساوي الحد الأدنى للأجور، إلى حين توفير منصب شغل يتناسب ومؤهلات وقدرات المعنيين.
- الضمان الاجتماعي والنقل مجانا للعمال العاطلين.
- تحديد سن التقاعد في 60 سنة مع الحفاظ على 100% من آخر أجر مع ربطه بالسلم المتحرك للأسعار.. تعويض المتقاعدين بشباب عاطلين في مناصب شغل قارة وبجميع الحقوق.
- أجرة لجميع المتدربين تساوي الحد الأدنى للأجور، الحق في الضمان الاجتماعي، النقابة...مع الإدماج مباشرة بعد نهاية التدريب، في مناصب شغل قارة، تتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم.